دليل رصد
مشاركة المرأة
في الانتخابات

OSCE
ODIHR

من منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) والتابع لمنظمة الأمن والتعاون
ul.Miodowa 10, 00-251 Warsaw, Poland

www.osce.org/odihr

OSCE/ODIHR 2012 ©

ISBN 978-92-9234-836-6

جميع الحقوق محفوظة. يجوز استخدام محتويات هذا المنشور ونسخها بحرية لأغراض تعليمية وغير تجارية، على أن تتلازم كلّ عملية نسخ مع إشارة إلى مصدر المنشورات، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

طبع في بولندا من: Sungraf

دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات

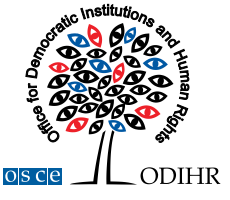

المحتويات

مقدمة 7

أ. هدف هذا الدليل 7

ب. كيفية استخدام هذا الدليل 8

1. الخلفية لرصد الجنسانية والانتخابات: معلومات لجميع أعضاء بعثة مراقبة الانتخابات 9

أ. نظرة عامة حول دور بعثة مراقبة الانتخابات في رصد مشاركة المرأة 9

ب. المعايير الدولية 10

ج. الوضع الراهن للمرأة في القيادة العالمية 10

د. المهام المحددة لبعثة مراقبة الانتخابات 11

2. السياق القانوني: دور المحلل القانوني 14

أ. التقييم العام للإطار القانوني 14

ب. التحصين الدستوري لحقوق المرأة 15

ج. قوانين أخرى تؤثر على مساواة المرأة ومشاركتها السياسية 15

د. المعوّقات المحتملة أمام الحماية القانونية لحقوق المرأة 16

3. النظام الانتخابي وإدارة الانتخابات: دور المحلل الانتخابي 19

أ. النظم الانتخابية 19

١. نظم التمثيل النسبي 19

٢. نظم الأغلبية/التعددية 20

ب. عناصر العملية الانتخابية التي تؤثر على مشاركة المرأة 20
ج. الحصص والعمل الإيجابي 21
د. المشاركة في إدارة الانتخابات 22
ه. تسجيل الناخبين 23

4. الأحزاب السياسية وتقدم المرأة: دور المحلل السياسي 27
أ. التنظيم الداخلي وانعكاساته على المرأة 27
ب. العوامل التي قد تضعف النوايا الحسنة 28
ج. المسارات والجهود لاجتذاب أصوات النساء 29

5. المرأة ووسائل الإعلام: دور المحلل الإعلامي 31
أ. وسائل الإعلام وتأثيرها على المواقف العامة 31
ب. قضايا عامة يجب مراقبتها 32
ج. تقنيات رصد وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية 32

6. المراقبون لأمد طويل والمراقبون لأمد قصير: دور منسق المراقبين لأمد طويل 35
أ. المراقبون لأمد طويل 35
ب. المراقبون لأمد قصير 36

7. تحليلات ومعلومات مفصلة أكثر: دور المحلل الجنساني 38
أ. المرأة في المجتمع 38
ب. المرأة في السياسة 39
ج. المصادر الرسمية للمعلومات 41
د. المنظمات غير الحكومية 42

ملحق: معايير دولية مختارة 44

حول مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 47

▼ هدف هذا الدليل
▼ كيفية استخدام هذا الدليل

مقدمة

أ. هدف هذا الدليل

تعترف جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمساواة بين المرأة والرجل كجانب أساسي للمجتمع العادل والديمقراطي. كما تلتزم تعزيز تكافؤ الفرص لمشاركة المرأة الكاملة في جميع جوانب الحياة السياسية والعامة. ويوفّر هذا الدليل الإرشادات الأساسية لجميع بعثات مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول رصد مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية. وقد تم إعداده في إطار جهود مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل من خلال مراعاة القضايا الجنسانية في جميع مجالات عملها. ويحدد الدليل الخطوات العملية التي يجب أن تتخذها كل بعثة لمراقبة الانتخابات بغية دمج المنظور الجنساني في عملها، مكمِّلا معلومات دليل مراقبة الانتخابات وغيرها من المواد التي أعدها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

تهدف الإرشادات الواردة في هذا الدليل إلى ضمان استخلاص كل بعثة مراقبة الانتخابات نتائج حول مدى وفاء العملية الانتخابية بالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وترجمتها للمبادئ العالمية، كما تأخذ في الاعتبار تأثير العملية الانتخابية على المرأة والرجل على السواء. فقد لا تفي الانتخابات بالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو معايير دولية أخرى ما لم تتضمن فرصة المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة.

يتطلب التوصل إلى استنتاجات دقيقة بشأن هذه القضايا وعي جميع أعضاء بعثة مراقبة الانتخابات ومشاركتهم. ويعتبر رصد تكافؤ مشاركة المرأة في العملية الانتخابية مسؤولية مشتركة لكلّ عضو من أعضاء بعثة مراقبة الانتخابات، بما في ذلك الفريق الأساسي والمراقبين للأمدين الطويل والقصير.

ب. كيفية استخدام هذا الدليل

لقد تم تصميم هذا الدليل كأداة عمل. وينبغي أن يساعد هذا الدليل جميع بعثات مراقبة الانتخابات على تحديد العناصر المختلفة التي قد تؤثر على المشاركة السياسية المتساوية للمرأة وتقييمها. وقد تمت هيكلة الدليل لتمكين أعضاء بعثة مراقبة الانتخابات من التركيز بسرعة على المواد الأكثر ارتباطًا بالمسؤوليات المناطة بهم.

- يعطي الفصل الأول لمحة عامة وخلفية أساسية حول الجنسانية والانتخابات اللتين يجب أن تكونا قيّمتين لكل عضو من أعضاء بعثة مراقبة الانتخابات؛

- توفر الفصول التالية معلومات أساسية عن جوانب متعلقة بالجنسانية من عناصر محددة للعملية الانتخابية، تم تنظيمها حول الهيكل الطبيعي لبعثة مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبالتالي، يتوفّر فصل يتناول المسائل القانونية المصممة للمحلل القانوني لبعثة مراقبة الاتخابات، وفصل عن النظم الانتخابية للمحلل الانتخابي لبعثة مراقبة الاتخابات، وفصل عن الأحزاب السياسية للمحلل السياسي لبعثة مراقبة الاتخابات، وفصل عن المرأة ووسائل الإعلام للمحلل الإعلامي لبعثة مراقبة الاتخابات، فضلاً عن فصل يوفر الإرشادات لمنسق المراقبين لفترة طويلة؛

- يقدّم الفصل الأخير إرشادات حول معلومات إضافية لمحلل الجنسانية المتفرّغ أو مساعد جهة تنسيق الشؤون الجنسانية من بعثة مراقبة الانتخابات، قد يكون من المفيد متابعتها بتعمق أكبر كلما أمكن ذلك؛

- يوفر الملحق نصوصًا حول الالتزامات الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعايير الدولية الأخرى المرتبطة بمشاركة المرأة في الانتخابات؛

- تم إدراج عدد من القوائم المرجعية لمساعدة أعضاء الفريق على المباشرة بسرعة بمتابعة نقاط التحقيق المتعلقة بمراقبة بعثة مراقبة الانتخابات لمشاركة المرأة، وتوفير تذكير سريع حول القضايا التي يتعيّن على كل عضو في الفريق السعي إلى معالجتها. ولا يُتوقع أن تقوم كل بعثة لمراقبة الانتخابات بتغطية جميع المسائل.

وبما أن كل بيئة انتخابية هي فريدة من نوعها، قد لا ترتبط جميع القضايا التي تم تناولها في هذا الدليل بكل انتخابات تجري مراقبتها. ومن باب التشابه، ستكون مختلف بعثات مراقبة الانتخابات قادرة على التشديد بمستويات متفاوتة على القضايا الجنسانية تبعًا لحجمها وامتدادها ومواردها. ومع ذلك، تأخذ كل بعثة مراقبة الانتخابات في الاعتبار، في حدود مواردها، القضايا الجنسانية وتشملها في منهجيتها وتقاريرها وعند الاقتضاء، في توصياتها.

▼ نظرة عامة حول دور بعثة مراقبة الانتخابات في رصد مشاركة المرأة
▼ معايير دولية
▼ الوضع الراهن للمرأة في القيادة العالمية
▼ المهام المحددة لبعثة مراقبة الانتخابات

1. الخلفية لرصد الجنسانية والانتخابات: معلومات لجميع أعضاء بعثة مراقبة الانتخابات

أ. نظرة عامة حول دور بعثة مراقبة الانتخابات في رصد مشاركة المرأة

تؤثر القضايا الجنسانية على جميع جوانب الانتخابات وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من عمل بعثة مراقبة الانتخابات. على جميع أعضاء بعثة مراقبة الانتخابات إدراك كيفية ارتباط القضايا الجنسانية بالمسؤوليات المحددة ضمن بعثة مراقبة الانتخابات. ولدى أداء واجباتهم، ينبغي أن ينظروا في كيفية تأثير الهياكل القانونية والسياسية والاجتماعية على النساء والرجال معاً في العملية الانتخابية. على سبيل المثال، سيشمل عمل بعثة مراقبة الانتخابات النظر في مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة وممثلة مُنتَخبة، ومشاركة المرأة في أدوار قيادية داخل مؤسسات الدولة واللجان الانتخابية والأحزاب السياسية وكيفية تأثير الإطار القانوني وهياكل وسائل الإعلام على النساء والرجال. وينبغي على جميع أعضاء بعثة مراقبة الانتخابات متابعة المعلومات حول مشاركة المرأة فيما يتابعون الأنشطة التي ترتبط عادة بواجباتهم، كما يجب أن يستخلصوا النتائج المناسبة حول كيفية تأثير الهياكل والممارسات الوطنية على المشاركة السياسية للمرأة.

مثل العناصر الأخرى من بعثة مراقبة الانتخابات، يهدف رصد الجنسانية إلى جمع المعلومات وتقييم مدى وفاء القوانين والممارسات بالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE وبالمعايير الدولية، ثم تقديم توصيات بناءة للبلد المضيف. ويوفر كل لقاء مع مسؤول أو حزب سياسي أو ممثل وسائل الإعلام أو منظمة غير حكومية فرصة للحصول على أفكار في ما يتعلق بحقوق المرأة وأي حواجز تعترض مشاركتها المتساوية في الحياة العامة والإصلاحات التي قد تساعد في التغلب على التمييز حيثما وجد.

يتولى رئيس كل بعثة لمراقبة الانتخابات تنظيم عملها في تحقيق أهداف مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على صعيد رصد الجنسانية. وعند الإمكان، سيتم تعيين محلل جنساني للبعثة. حين لا يكون ذلك ممكناً، ينبغي تعيين عضو آخر من الفريق الأساسي كجهة تنسيق الشؤون الجنسانية لتنسيق عمل البعثة في قضايا الجنسانية. وينبغي تحضير محلل الجنسانية أو جهة تنسيق الشؤون الجنسانية كي يوجز ويوفر لأعضاء الفريق إرشادات إضافية بشأن الظروف التي قد تحتاج إلى اهتمام خاص.

ب. المعايير الدولية

في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تضمّ وثيقة كوبنهاغن[1] معظم الالتزامات الأساسية المتعلقة تحديدًا بالانتخابات. غير أنّ العديد من الالتزامات الأخرى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حاسمة بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك الالتزامات بعدم التمييز والحقوق السياسية وسيادة القانون. وقد ترتبط أحكام عدم التمييز بالجنسانية وحقوق المرأة على نحو خاص. وتُلزم الفقرة 5.9 من وثيقة كوبنهاغن الدول المشاركة بـ «حظر أي تمييز وضمان حماية فعالة ومتساوية لجميع الأشخاص من التمييز لأي سبب من الأسباب».

تم تضمين المعايير الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول المساواة الجنسانية في وثيقة موسكو[2] وميثاق الأمن الأوروبي،[3] وكلاهما يلزمان الدول المشاركة بتعزيز المساواة بين المرأة والرجل. على سبيل المثال، تنص الفقرة 23 من ميثاق الأمن الأوروبي على التالي: «إن ممارسة المرأة الكاملة والمتساوية لحقوق الإنسان أمر ضروري لتحقيق منطقة سلمية ومزدهرة وديمقراطية أكثر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونلتزم بجعل المساواة بين الرجل والمرأة جزءًا لا يتجزأ من سياساتنا، على مستوى دولنا وداخل المنظمة.»

بالإضافة إلى ذلك، وافقت تقريبًا جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على المعاهدات الدولية أو غيرها من وثائق تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، بما في ذلك على نحو خاص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ويوفّر ملحق هذا الدليل نصوص بعض المعايير الدولية الرئيسية بشأن المساواة الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة ذات الأهمية الخاصة للعمليات الانتخابية.

ج. الوضع الراهن للمرأة في القيادة العالمية

لا يزال تعزيز مشاركة المرأة المتساوية في الحياة العامة عملاً في طور التقدم إلى حدٍّ كبير في جميع أنحاء العالم وضمن الدول المشاركة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وداخل المنظمة، يصل متوسط النسبة المئوية لتمثيل المرأة في البرلمانات إلى حوالى 15 في المئة فقط، وهو رقم أعلى بقليل فقط من المتوسط العالمي الذي يقارب 13 في المئة.

1 وثيقة اجتماع كوبنهاغن للمؤتمر المعني بالبعد الإنساني التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، 1990.
يمكن إيجاد نص هذه الوثائق وغيرها من وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الموقع الإلكتروني للمنظمة: www.osce.org.

2 وثيقة اجتماع موسكو للمؤتمر المعني بالبعد الإنساني، 1991.

3 ميثاق الأمن الأوروبي، اسطنبول، 1999.

لوضع هذا الرقم في منظور آخر، قدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن "الكتلة الحرجة" التي تمكّن النساء كمجموعة من ممارسة تأثير ملموس في الهيئات التشريعية هي بنسبة 30 في المائة. وقد تمّ تحقيق هذا المستوى فقط في عدد قليل من البلدان.

ويطال تدنّي عدد النساء في المناصب القيادية السلطة التنفيذية أيضا، حيث تعتبر النسب المئوية للنساء كرئيسات للحكومات وكأعضاء في مجلس الوزراء أقل من مستوياتها في البرلمانات. فعلى سبيل المثال، حوالي 7 في المئة فقط من الوزراء في العالم هم من النساء.

د. المهام المحددة لبعثة مراقبة الانتخابات

من أجل تحليل فعالية وضع المرأة في السياسة وفي العملية الانتخابية، ستحتاج كل بعثة لمراقبة الانتخابات إلى جمع ما لا يقل عن الحد الأدنى من المعلومات الإحصائية وغيرها وتقييمها. ويجب أن تكون البعثات التي تعمل مع محلل جنساني متفرّغ قادرة على الحصول على المعلومات وتحليلها بعمق أكبر بكثير (راجع الفصل 7). وينبغي أن تؤمن البيانات الإحصائية التي تم جمعها لمحة عن البيئة التي تجري الانتخابات فيها، كما يمكن أن تُستَخدم أيضًا كأساس للمقارنة لتحديد اتجاهات إيجابية أو سلبية في ما يتعلق بتقدم المرأة داخل البلد الذي تتم مراقبته. ويمكن أيضًا استخدام البيانات للمساعدة على تحديد ما نوع التدابير التي يمكن اعتمادها من جانب الحكومات والأحزاب السياسية لزيادة تمثيل المرأة. وفي نهاية المطاف، قد تساعد البيانات أيضًا على اقتراح نوع المساعدة الفنية التي قد ينظر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أو غيره في تنفيذها لتعزيز مشاركة المرأة.

وكحدّ أدنى، يجب أن تحاول بعثة مراقبة الانتخابات الحصول على البيانات الإحصائية الأساسية وتقديم تقرير عنها شأن:

- الأرقام الخاصة بكل من الرجال والنساء الأعضاء في البرلمانات المنتخبة حديثًا والمنتهية الولاية (أو الهيئات الأخرى التي تجري مراقبة الانتخابات لأجلها)، وبقدر ما هو متاح، من البرلمانات السابقة أيضًا. تساعد هذه الأرقام على تحديد الاتجاهات في مشاركة المرأة وتمثيلها؛
- عدد الوزيرات ونسبتهنّ في الحكومات المُنتَخبة والمنتهية الولاية. إذا كانت المرأة تشغل العديد من المناصب الحكومية العليا خارج مجلس الوزراء، كمنصب قاضٍ في المحكمة العليا على سبيل المثال، فيجدر أيضًا أخذ ذلك في الاعتبار؛
- عدد النساء في منصب قادة حزب؛
- نسبة الرجال مقابل النساء بين المرشحين. في الانتخابات حيث تُستخدم اللوائح الحزبية، يُعتبر عدد النساء في المناصب التي "يمكن الفوز بها" إحصاءًا آخر ذا أهمية؛
- أعلى منصب تتولاه المرأة في الهيئة المسؤولة عن إدارة الانتخابات، التي تكون عادة اللجنة المركزية للانتخابات، وعلى مستويات أدنى من إدارة الانتخابات؛
- أرقام ونسب تسجيل النساء والرجال للاقتراع.

عادة ما تكون الإحصاءات متاحة من خلال مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الوزارات الحكومية والمكاتب الإحصائية واللجان الانتخابية والمكاتب الحكومية المحلية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية.

إلى جانب البيانات الإحصائية، وخلال عمل بعثة مراقبة الانتخابات، ينبغي على أعضاء الفريق أيضًا الحصول على أنواع أخرى من المعلومات حول مكانة المرأة في المجتمع ومشاركتها في العملية السياسية. فاستناداً إلى القاءات مع المرشحين والأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين والناشطين من المجتمع المدني والصحفيين والأكاديميين والقضاة، وغيرهم، يمكن للفريق أيضًا صياغة الانطباعات حول المواقف الاجتماعية تجاه المرأة وقبولها في الأدوار القيادية ومواقع صنع قرار. يجب أن تسعى بعثة مراقبة الانتخابات إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل تتمتع المرأة بفرصة متساوية للمشاركة في العملية السياسية؟ إذا لم تتمتع بفرصة متساوية، ما هي الحواجز التي تعترض طريقها؟ هل هناك، على وجه الخصوص، أي عقبات قانونية أمام المشاركة المتساوية للمرأة كناخبة أو مرشحة أو مُنتَخَبة؟

- إذا كانت الفرص متساوية، هل تستفيد المرأة منها، وإذا لم تكن كذلك، لماذا؟ على سبيل المثال، هل نسب الأمية أو البطالة أو الفقر أعلى بين النساء؟ هل هناك أي حواجز سياسية أو اجتماعية أخرى لمشاركة المرأة؟

- هل هناك أي مجموعات إقليمية أو أقلية أو عرقية أو دينية خاصة حيث تُعتَبَر مشاركة المرأة محبّذة أقل من بين عامة السكان؟

- هل يمكن إجراء أي تغييرات على القوانين والممارسات التي من شأنها أن تؤدي إلى مشاركة أكبر أو متساوية أكثر للمرأة؟ إذا أمكن، ما هي هذه التغييرات؟

ينبغي إدراج المعلومات الناتجة من مثل هذه الأسئلة كجزء من التقرير النهائي لبعثة مراقبة الانتخابات.

القائمة المرجعية للمعلومات الكمية الأساسية

تمثيل المرأة

- ❑ ما هو توزيع الجنسانية في البرلمانات المنتهية الولاية والسابقة (الجمعيات المحلية)؟
- ❑ ما عدد النساء الوزيرات في الحكومة (رئيسات بلديات)؟
- ❑ ما هي أرقام ونسب الرجال والنساء العاملين في الهيئات الانتخابية المركزية والإقليمية؟

المرشحون

- ❑ في كل حزب، ما هو توزيع الجنسانية بين المرشحين؟
- ❑ بين النساء في لائحة مرشحي كلّ حزب، ما عدد اللواتي وصلن إلى مناصب يمكن الفوز بها؟
- ❑ ما عدد النساء المرشحات بصورة مستقلة؟

الناخبون

- ❑ ما عدد الناخبين المسجّلين من كل جنس؟
- ❑ هل هناك فوارق في بعض المناطق، على سبيل المثال، في مناطق ذات نسب مرتفعة من الأقليات أو في مناطق متأثرة بالصراعات؟

النتائج

- ❑ ما عدد النساء اللواتي تم انتخابهنّ؟ ما النسبة المئوية للهيئة المُنتَخبة التي يمثلها هذا العدد؟
- ❑ هل سيكون هناك عدد من النساء أعلى أو أدنى مما كان عليه في البرلمان المنتهي الولاية؟ هل هناك اتجاه نحو انتخاب المزيد أو الأقل من النساء؟

▼ التقييم العام للإطار القانوني
▼ التحصين الدستوري لحقوق المرأة
▼ قوانين أخرى تؤثر على مساواة المرأة ومشاركتها السياسية
▼ العوائق الممكنة أمام الحماية القانونية لحقوق المرأة

2. السياق القانوني: دور المحلل القانوني

أ. التقييم العام للإطار القانوني

يتحمل المحلل القانوني لبعثة مراقبة الانتخابات المسؤولية الرئيسية لتقييم مدى وفاء الإطار الدستوري والقانوني للبلاد بالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومعاييرها الدولية حول المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في الحياة السياسية والعمليات الانتخابية. ويجب أن يكون ذلك جزءًا لا يتجزأ من تقييم أكثر عمومية للإطار القانوني المتّبع كجزء من عمل كل بعثة لمراقبة الانتخابات. كما يتوجّب على المحلل القانوني تقييم ما إذا كان يتم إجراء الانتخابات في سياق قانوني يضمن حقوق كل شخص على أسس المساواة وعدم التمييز وما إذا كانت مؤسسات الدولة تضمن تنفيذ تلك الضمانات بشكل فعال وملزم.

ترد منهجية إجراء تقييم العملية الانتخابية ككل في المبادئ التوجيهية لمراجعة الإطار القانوني للانتخابات،[4] التي نشرها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في يناير 2001. ويركز هذا الفصل بالتحديد على ما إذا كان السياق القانوني يرسي الأسس لتحقيق المساواة الجنسانية في الحياة العامة.

ينبغي أن يأخذ التقييم في الاعتبار بشكل خاص ما إذا كان الإطار القانوني - من حيث صلته بالجنسانية والانتخابات - يتوافق مع التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرئيسية بموجب وثيقة كوبنهاغن ووثيقة موسكو وميثاق الأمن الأوروبي. وينبغي أن يقيّم أيضًا ما إذا كان الإطار القانوني وتنفيذه يتوافقان مع المعايير الدولية والالتزامات الأخرى التي تعهّد بها البلد المعني. فعلى وجه الخصوص، قد تشمل هذه المعايير والالتزامات أحكامًا مرتبطة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد اعتمدت الدول المشاركة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE هذه المعايير الدولية.

4 يتوفر النص على الموقع الإلكتروني لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان www.osce.org/odihr.

ب. التحصين الدستوري لحقوق المرأة

إنّ الخطوة الأولى في تقييم أثر الإطار القانوني على المرأة والانتخابات هي بتحديد مدى ضمان دستور البلاد المساواة على صعيدي حقوق الإنسان للمرأة وفرص المشاركة السياسية للمرأة والتحرر من التمييز على أساس الجنسانية. وإذا كان الدستور صامتًا أو غامضًا أو أقل من المتوقع في ما يتعلق بحقوق المرأة في المساواة، فقد يقدم ذلك أفكارًا بشأن مكانة المرأة العامة في المجتمع وفي الساحة السياسية.

تشمل دساتير معظم البلدان حول العالم، وخاصة الدول المشاركة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الأحكام التي تكفل حقوق الإنسان. ولكن، قد تعكس الاختلافات الواسعة بين الدول التقاليد السياسية والثقافية التي بموجبها تأخرت حقوق المرأة في المساواة كثيرًا عن الوعد، حتى في البلدان حيث المساواة دستوريًا مأذونة. ومن الشائع أن تشمل الدساتير ضمانات بأن المواطنين متساوون أمام القانون وأن ذلك يحظر تحديدًا التمييز على أساس الجنس. وتُلزم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الدول الأطراف بـ"الالتزام بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى...».[5]

ينبغي أن تحدّد بعثة مراقبة الانتخابات ما إذا كان هناك أحكام دستورية يحتمل أن يكون لها تأثيرًا سلبيًا على المساواة و/أو المشاركة السياسية للمرأة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تلحظ بعثة مراقبة الانتخابات إذا كان الدستور لا يضمن حق الاقتراع فحسب، إنما أيضًا حق جميع المواطنين في الترشح للمناصب العامة وفي أن يتم انتخابهم.

ج. قوانين أخرى تؤثر على مساواة المرأة ومشاركتها السياسية

غير تأثير الدستور، يمكن أن تؤثر مجموعة متنوعة من التشريعات الأخرى على حقوق المرأة في المساواة ومدى مشاركتها في العملية الانتخابية. لذلك من المفيد مراجعة القوانين الأخرى للحصول على أفكار في السياق القانوني الأوسع التي قد تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الحياة العامة، ولا سيّما في الأدوار القيادية ومواقع صنع قرار. قد تشمل هذه القوانين ما يلي:

- قانون الانتخابات وغيره من القوانين ذات الصلة المباشرة بالعملية الانتخابية، مثل قانون الأحزاب السياسية. وينبغي أن تبرز بعثة مراقبة الانتخابات أي أحكام تمييزية علنية في مثل هذه القوانين. كما لا بد أن تنظر بعثة مراقبة الانتخابات أيضًا في ما إذا كانت أي من أحكام هذه القوانين قد تعمل بشكل غير مباشر لغير صالح المرأة. على سبيل المثال، شرط تقديم المرشحين عدد كبير غير عادي من التواقيع بغية التأهل للاقتراع، أو شرط إيداع مبلغ نقدي كبير للمرشحين اللذان قد يؤثران بشكل غير متناسب على النساء في البلدان حيث تقليديًا لم تؤدّ المرأة دورًا نشطًا كمرشحة أو حيث دخل المرأة أقل من الرجل بشكل ملحوظ. وقد تنص بعض قوانين الانتخابات أو الأحزاب السياسية على تخصيص حصص للمرأة، وستتم مناقشة هذه الأخيرة في الفصل التالي من هذا الدليل، بما أن الحصص ليست مسألة قانونية دقيقة؛
- إذا قد تمّ سنّ قانون منفصل يتناول المساواة بين الرجل والمرأة، ينبغي أيضًا إعادة النظر فيه لتقييم

5 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المادة 2 (أ). يمكن الاطلاع على نص هذه الوثيقة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الموقع التالي www.unhchr.ch.

ما إذا كان يؤثر على العملية الانتخابية وكيف. وعلى وجه الخصوص، إذا كانت أحكام القانون المنفصل تتعارض مع جوانب قانون الانتخابات، ينبغي دراسة الاختلافات وتقييمها؛

- حيثما أمكن، يجب أن تقيّم بعثة مراقبة الانتخابات إلى أي مدى أحكام مناهضة التمييز موجودة في القانون الوطني في ما يتعلق بالمرأة، وما إذا كانت تُنفَّذ على نحو فعّال وملزم ومدى تأثيرها على العملية الانتخابية؛

- إذا كان بلد ما طرفًا في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو معاهدات دولية أخرى لحقوق الإنسان، يجب أن يحدد المحلل القانوني لبعثة مراقبة الانتخابات ما إذا كانت هذه المعاهدات ذاتية التنفيذ بموجب القانون المحلي وما إذا كان لديها درجة أعلى من القانون المحلي داخل الإطار القانوني الوطني. ويجب أن يؤخذ أيضًا تنفيذها في الاعتبار كجزء من تحليل بعثة مراقبة الانتخابات للإطار القانوني العام وتنفيذه.

عندما تشير الدلائل إلى أن دور المرأة في الحياة العامة والقيادة منخفض بشكل كبير، فقد توضّح إعادة النظر في القوانين الأخرى الأسباب. على سبيل المثال، قد توفّر القوانين المتعلقة بالحالة الشخصية والعائلة والوصاية والعمالة والضرائب والميراث والملكية وقوانين العقوبات أفكارًا متعددة.

د. المعوّقات المحتملة أمام الحماية القانونية لحقوق المرأة

من أجل ضمان المساواة للمرأة في العملية السياسية، من المهم النظر ليس فقط في الإطار التشريعي، ولكن أيضًا إلى أي مدى يجري تنفيذ القوانين التي تضمن مساواة المرأة تنفيذًا فعالًا وملزمًا. ومن الواضح، أنّ قيمة التشريعات التي تكفل حقوق المرأة تخفّ في حال عدم تطبيق القوانين، إذا كانت هذه الأخيرة عرضة للتفسير الذاتي، أو إذا لم تكن المرأة على علم بها.

وكخيار مثالي، يجب أن تفهم المؤسسات المكلفة إنفاذ حقوق الإنسان وقوانين المساواة الجنسانية المبادئ المعنية وأهمية دورها في تعزيزها. غير أنّ الحال قد لا تكون كذلك دائمًا، لا سيما في المجتمعات حيث لا يزال النهج الثقافي التقليدي راسخًا، أو في البلدان الانتقالية حيث لا يكون إصلاح القضاء وقوات الشرطة قد جارى إصلاح القوانين التشريعية.

وحتى في حال وجود قوانين مناسبة، فهي لا تُنَفَّذ أحياناً بسبب عدم وجود وكالة معيّنة مسؤولة بشكل واضح، أو لأن المسؤولين لا يملكون السلطة القانونية أو الآليات الإدارية والموارد لمتابعة ذلك. وفي بعض الأحيان، يخفق المسؤولون ببساطة في انتهاج السلوك الصحيح. وفي حالات أخرى، تفشل إجراءات الطعن في توفير سبل الإصلاحات المجدية. وفي سياق الانتخابات، يجب أن يكون المراقبون ساهرين على مثل هذه الظروف.

قد يعمل أيضًا التنفيذ غير الملائم أو الانتقائي للقوانين في غير صالح المرأة أكثر من الرجل في بعض الحالات. على سبيل المثال، إذا لم تكن القيود على نفقات الحملة الانتخابية ملزمة بما يكفي، فقد يعيق ذلك المرشحات في البلدان ذات التفاوت الكبير في الدخل بين الرجل والمرأة. وفي البلدان حيث يعتبر ترهيب الناخبين أو المرشحين مدعاة للقلق، يجب أن تقيّم بعثة مراقبة الانتخابات ما إذا كان هذا يؤثر على النساء أكثر من الرجال. كما قد تكون المرأة محرومة على نحو غير متناسب إذا كانت التشريعات الانتخابية غامضة بحيث يمكن أن تكون عرضة لتفسيرات متلاعبة. على سبيل المثال، إذا كان القانون غير واضح في ما يتعلق بكيفية التحقق من التواقيع على

التماسات الترشيح، فقد يؤدي ذلك إلى معايير أكثر صرامة تُستخدم مع بعض المرشحين أكثر من غيرهم. لذلك يجب أن تكون بعثة مراقبة الانتخابات في حالة تأهب في وجه مثل هذه الممارسات ويجب أن تلاحظ إذا بدا استخدامها غير صحيح لاستبعاد المرشحات.

في بعض الأحيان، لا تملك المرأة معرفة كافية عن حقوقها ولا سبل حق الرجوع المتاحة لها في حال تم اختصار حقوقها. وينبغي أن تسعى بعثة مراقبة الانتخابات لتقييم ما إذا كانت المرأة تملك المعلومات القانونية والمساعدة القانونية والإصلاحات الفعالة الكافية. وقد يكون ذلك مهمًا خصوصًا خلال الفترة التي يجب فيها رفع شكاوى الانتخابات وحلّها، والتي غالبًا ما تكون قصيرة جدًا. وتكون دائماً الشكاوى والطعون الانتخابية قضية رئيسية لبعثة مراقبة الانتخابات. وكجزء من تحليل الشكاوى والطعون، يجب أن تنظر بعثة مراقبة الانتخابات في ما إذا كانت هذه العمليات تستجيب بتساوٍ وفعالية للناخبين والمرشحين من النساء كما الرجال.

نقاط الاستفسار: السياق القانوني

الأحكام الدستورية

- ❑ هل يضمن الدستور المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟ هل هناك أحكام محددة تضمن مساواتهم؟ هل يضمن الدستور المساواة في الحقوق للرجال والنساء في الترشح للمناصب العامة أو تولي الوظائف العامة أو الخدمة في الوظائف الحكومية؟
- ❑ هل هناك أي أحكام دستورية يحتمل أن تحرم المرأة من حقوقها أو تضر بها؟

قوانين أخرى

- ❑ هل تتضمن أي قوانين متعلقة بالانتخابات أحكامًا تضر بالمرأة؟
- ❑ هل هناك قانون خاص يتناول تحديدًا المساواة بين المرأة والرجل؟
- ❑ في حال توفّر قوانين أخرى ذات صلة، فهل يناقض أي منها أحكام المعاملة المتساوية المأذونة في الدستور أو الصكوك الدولية؟ وفي حال نعم، فما هي هذه القوانين؟ قوانين الأحوال الشخصية؟ قوانين العائلة؟ قوانين الميراث والملكية والضرائب؟ قانون العقوبات؟ أو غيرها؟

المرأة والنظام القانوني

- ❑ هل هناك أدلة أو أسباب للاعتقاد بأن المرأة لا تحصل على معاملة متساوية أمام القانون؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي أوجه الانحياز؟
- ❑ في سياق الانتخابات، هل هناك قضايا حالية أو جارية في المحاكم تشمل المرشحات الحالية أو ممثلات وسائل الإعلام أو الحكومة أو المسؤولات في هيئات الانتخابات أو المنظمات النسائية غير الحكومية؟ إن وُجِدَت، فما هي القضايا الرئيسية؟ وإذا كان قد تم بالفعل تسوية إحدى القضايا، فما كانت النتيجة؟

▼ النظم الانتخابية
▼ عناصر العملية الانتخابية التي تؤثر على مشاركة المرأة
▼ الحصص والعمل الإيجابي
▼ المشاركة في إدارة الانتخابات
▼ تسجيل الناخبين

3. النظام الانتخابي وإدارة الانتخابات: دور المحلل الانتخابي

يتحمل المحلل الانتخابي لبعثة مراقبة الانتخابات المسؤولية الأساسية لتقييم كيفية تأثير الهياكل الانتخابية على المشاركة السياسية وحقوق المرأة في المساواة. يشمل ذلك نوع النظام الانتخابي وقضايا مماثلة كتسجيل الناخبين وتسجيل المرشحين وعملية التصويت. وكجزء من تقييم وضعها الطبيعي من أداء إدارة الانتخابات وفعاليتها، يجب أن تقيّم بعثة مراقبة الانتخابات مدى إشراك اللجان الانتخابية للمرأة على مختلف المستويات في عضويتها وقيادتها ومدى إدراكها الاعتبارات المتعلقة بالجنسانية وأخذها في الاعتبار ضمن عملها. وتوفر المقاطع التالية إرشادات عامة بشأن قضايا رئيسية يجب النظر فيها.

أ. النظم الانتخابية

ثمّة ارتباط بين أنواع النظم الانتخابية وتقدم المرأة كمسؤولة مُنتَخَبة، حتى في الدول حيث لا يبشّر جيدًا وضع التنمية الاقتصادية والتقاليد الثقافية بمثل هذه الأوجه من التقدّم. بشكل عام، يميل عدد متزايد من النساء إلى أن يكنّ مُنتَخَبات وفق أنظمة نسبية بدلاً من أنظمة الأغلبية أو التعددية التي "تحقق المركز الأول" أو أنظمة مختلطة. ولكن، لن يعلن دائمًا أيّ نظام انتخابي معيّن عن نتائج إيجابية للمرشحات.

على الرغم من أنّ تعزيز نوع واحد من نظم الانتخابات على حساب آخر ليس هدف بعثة مراقبة الانتخابات، إذ تحتاج هذه الأخيرة إلى أن تدرك الآثار المحددة لمشاركة ناجحة للمرأة ولأنواع مختلفة من نظم الانتخابات. والأهم من ذلك، يجب أن تحدد بعثة مراقبة الانتخابات ما إذا كان هناك ميزات لنظام البلد الانتخابي تعزز على وجه التحديد الفرص للمرأة أو تضع الحواجز أمامها أو تميّز ضدها.

1. نظم التمثيل النسبي

توفر نظم التمثيل النسبي - حيث تقدم الأحزاب لوائح المرشحين - حوافز أكبر للأحزاب كي تشمل عدد أكبر من النساء بين مرشحيها لجذب قاعدة أوسع من دعم الناخبين. تساعد النظم النسبية أيضًا على تنفيذ تدابير العمل الإيجابي أكثر من أنظمة الأغلبية. من دون ضغط الحاجة إلى الفوز في ظل أنظمة الأغلبية/التعددية حيث "الفائز يأخذ كل شيء"، وقد تكون الأحزاب أكثر استعدادًا لتقديم لائحة مرشحين متنوعة إلى حدّ كبير ويمكن أن تشمل عددًا أكبر من النساء. وتسمح لائحات المرشحين بتعزيز احتمال أن تستجيب الأحزاب بشكل متزايد إلى الحركات النسائية أو جهود الضغط ضمن الحزب وعلى مستوى هيئة الناخبين الأوسع.

توفر من جهتها نظم التمثيل النسبي فرصة أكبر للأحزاب الصغيرة التي تتمتّع بأجندات محدودة القضايا للبروز. وقد أدى ذلك إلى ظهور أحزاب نسائية في بعض بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا..

2. نظم الأغلبية/التعددية

بالمقارنة مع نظم التمثيل النسبي، قد تصعّب نظم الولاية-الواحدة حيث الفائز يأخذ كل شيء - أو نظم الأغلبية/التعددية - ظهور المرشحات. وتوفر هذه النظم عمومًا حافزًا أقل بالنسبة للأحزاب في ترويجها للمرأة إذا اعتُبر أنّ المرشح الذكر يعظّم فرص الحزب في الفوز بمقعد واحد في الانتخابات في دائرة انتخابية معينة.

في نظم التعددية/الأغلبية، قد يعيق تولّي المناصب في كثير من الأحيان أي مشارك جديد في الحقل السياسي، بما في ذلك المرأة. ويتمتع شاغلو الوظائف بمزايا عدّة مثل انتشار أسمائهم وتولّي منصب نفوذ ثابت، وغالبًا ما يكونون في وضع أفضل لجمع الأموال. وفي كثير من البلدان، تعزز مزايا شاغل المنصب فرص إعادة انتخابه إلى حد كبير. وقد تؤدي الهيمنة التقليدية للرجال كأصحاب المناصب والميل إلى إعادة انتخاب شاغلي الوظيفة إلى وضع حواجز أمام المرشحين الجدد، بما في ذلك النساء. ومع ذلك، يمكن أن تستفيد صاحبات المناصب من هذه الظاهرة بالتساوي.

بشكل عام، تستند انتخابات المجالس المحلية إلى نظم الأغلبية/التعددية. وبما أن ظهور المرأة في الحقل السياسي الوطني سينتج جزئيًا من المرأة التي تشغل مناصب على المستوى المحلي، فإن عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف محلية قد يكون مقياسًا للمساعدة على تقييم آفاق مستقبل المرأة على المستوى الوطني.

ب. عناصر العملية الانتخابية التي تؤثر على مشاركة المرأة

قد يكون للجوانب القياسية لأنظمة الانتخابات - مثل العتبات أو حجم المنطقة أو أنواع لوائح المرشحين - تأثيرًا كبيرًا على فرص المرأة في الانتخابات. وكجزء من تحليل العملية الانتخابية، يجب أن تقيّم بعثة مراقبة الانتخابات ما إذا عملت هذه الجوانب وغيرها من نظام الانتخابات لصالح المرشحات أو خلقت لهم الحواجز.

العتبات: في أنظمة النسبية، تنشئ العتبات الحد الأدنى من النسبة المؤية للأصوات التي يجب أن يحققها الحزب للمشاركة في توزيع المقاعد. وكلما ارتفعت العتبة صعب أكثر على الأحزاب الصغيرة الفوز بتمثيل لها في البرلمان. وعلى الرغم من عدم وجود معيار دولي ينظم مستويات العتبة، لا تتجاوز العتبات الـ 5 في المئة في معظم بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب أن تقيّم بعثة مراقبة الانتخابات بعناية العتبات ذات المستويات العليا لأنها قد تؤدي إلى عدد مفرط من الأصوات «الضائعة» أو أصوات للأحزاب التي لا تفوز بأي مقعد في البرلمان.

ويجب أن تقيّم بعثة مراقبة الانتخابات كيف تؤثر العتبات على إشراك المرأة في لوائح مرشحي الأحزاب السياسية. كما يجوز للحزب الصغير الواعد بتحقيق نجاح محدود فقط أن يميل أكثر لوضع مرشحيه من الرجال في المناصب القيادية من لائحة المرشحين، مع إقصاء النساء عن المنافسة. من ناحية أخرى، وبسبب ميل العتبة إلى القضاء على بعض الأحزاب الصغيرة، قد تؤدي النتائج إلى توزيع المقاعد على المرشحين الضعفاء من لوائح الأحزاب الكبيرة، موفرة فرصة أكبر للنساء لشغل هذه المقاعد.

حجم المنطقة: حجم المنطقة هو عنصر آخر يجب تقييمه. في النظم النسبية، يتصل حجم المنطقة بعدد المرشحين المنتخبين من منطقة انتخابية أو ولاية واحدة. بشكل عام، كلما ازداد حجم المنطقة - أو كلما ازداد انتخاب الممثلين من منطقة واحدة - ازداد احتمال الإعلان عن نساء كمرشحات وانتخابهنّ. المبدأ هو نفسه مع النظم النسبية بشكل عام: عندما يكون حجم المنطقة أكبر، تتم إزالة الضغوط المرتبطة بسباقات الفائز الذي يأخذ كل شيء للولاية-الواحدة، مقدمًا بذلك حافزًا أكبر لترشيح الأحزاب السياسية لائحة متنوعة من المرشحين، تتضمن النساء. في المقابل، في نظم الأغلبية/التعددية يشير الحجم الأصغر للمنطقة إلى توفّر عددًا أكبر من المقاعد وإتاحة المزيد من الفرص أمام النساء المرشحات.

أنواع اللوائح: قد يؤثر نوع اللائحة الحزبية التي تُستَخدَم في البلد أيضًا على تمثيل المرأة، ويجب تقييمها في هذا السياق. ففي نظام القائمة «المغلقة»، يتم إدراج المرشحين في ترتيب ثابت لا يخضع للتغيير من قبل الناخبين. وبشكل عام، نظم القائمة المغلقة هي الأنسب للنساء المرشحات، شرط أن يتم وضعهنّ في موقع عالٍ بما فيه الكفاية على هذه اللوائح. وتسمح نظم القائمة المفتوحة للناخبين بتغيير ترتيب لوائح المرشحين بتصنيف الأفضلية أو التعبير عنها لبعض المرشحين على آخرين في لائحة حزب ما. وفي البلدان ذات القوائم المفتوحة، يميل الناخبون - بمن فيهم الناخبات - إلى دعم المرشحين الرجال، ونتيجة لذلك ينتهي الأمر بالعديد من المرشحات في مناصب أدنى على لوائح المرشحين مما كانت ستكون عليه الحال مع اللوائح المغلقة. ولكن، قد تفيد اللوائح المفتوحة في بعض الأحيان المرشحات إذا استطاعت مجموعات الدعم أن تحشد قواها بفعالية وراء نساء معيّنات أو إذا كان من الممكن حشد الناخبين بشكل عام لدعم المرشحات.

ج. الحصص والعمل الإيجابي

الحصص: في نظم التمثيل النسبي التي تشمل لوائح المرشحين، تُعتَبَر فرص المرأة معززة أكثر عندما يحدد القانون الحد الأدنى لمستويات تمثيل الجنسين على لائحة مرشحي كل حزب أو عندما تعتمد الأحزاب طوعًا سياسات داخلية لتعزيز النساء كمرشحات.

لا تملك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا موقفًا رسميًا بشأن الحصص أو الحد الأدنى من التمثيل الإلزامي أو الطوعي لكل جنس. ولا توجد معايير دولية تتطلّب الحصص أو تمنعها. وتحظى الغالبية العظمى من الدول المشاركة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحصص إلزامية ولا طوعية كجزء من نظمها الانتخابية. ولكن، في الحالات التي ساعدت فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنفسها على تصميم النظم الانتخابية وإدارتها - على سبيل المثال، في البوسنة والهرسك وكوسوفو - تم إدراج حصة جنسانية إلزامية في النظام. وتنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أنه "يجب ألا يُعتبر تمييزًا تبني الدول الأطراف لتدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة بين الرجل والمرأة بحكم الواقع»[6].

وكجزء من تحليل النظام الانتخابي، يجب أن تقيّم بعثة مراقبة الانتخابات أي تدابير إلزامية أو طوعية للعمل الإيجابي أو ميزات أخرى من هذا القبيل تم دمجها في النظام الانتخابي. ويجب أن تحدد بعثة مراقبة الانتخابات مدى نجاح أي من هذه المزايا أو فشلها في تعزيز مشاركة المرأة. وإذا لم تحقق التدابير الخاصة التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة هدفها، فيجب أن تحاول بعثة مراقبة الانتخابات تحديد العوامل التي أدت إلى فشلها.

6 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المادة 4.1.

وتملك الحصص التشريعية التأثير الأكبر على انتخاب المرشحات، لأنها تنطبق على جميع الأحزاب، وينص القانون عادة على أساس لإنفاذها.

في الوقت نفسه، قد لا تكون حصة مفروضة من النساء المرشحات على اللوائح الحزبية فعالة بشكل خاص في ضمان انتخاب النساء ما لم يحدد القانون أيضًا كيفية وضع المرشحين من الرجال والنساء على اللائحة. إذا تم استبعاد النساء لأسفل اللوائح، فحتى الحصص الكبيرة قد لا تضمن انتخابهنّ. وتوفر اللائحة "المغلقة" - حيث يتناوب الرجال والنساء بشكل متساوٍ - أفضل الفرص لانتخاب المرأة.

عند وجود شرط الحصة، يجب أن يشير المراقبون إلى ما إذا كان تم تضمين الأحكام التي تملي طريقة شغل الشواغر إذا فشل مرشح ما، عند انتخابه، بقبول وظيفة أو ترك منصبه قبل نهاية فترة ولايته. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب قانون الحصص في حال استقالة المرأة أو تركها منصبها قبل الأوان أن يكون المرشح البديل المرأة التالية المتوفرة على لائحة المرشحين. ومن دون بعض هذه الاجراءات، يمكن تحييد فعالية قانون الحصص مع مرور الوقت، وخاصة إذا تمّ الضغط على المرأة للاستقالة.

العمل الإيجابي: بعد الحصص التشريعية، اعتمدت الأحزاب السياسية في بعض البلدان تدابير العمل الإيجابي الطوعية لزيادة عدد النساء المرشحات. ويجب أن تقيم بعثة مراقبة الانتخابات أداء التدابير المماثلة وفعاليتها.

تركز استراتيجية أخرى للعمل الإيجابي على إنشاء مقاعد "محجوزة"، حيث يتم وضع عدد معين من المقاعد في الهيئة التشريعية جانبًا لشغلها بشكل خاص من قبل مجموعة معينة، مثل النساء. وتضمن النظم المماثلة، التي كانت تُستَخدم في عدد من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الحدّ أدنى من التمثيل للمرأة في البرلمانات. ويقول بعض المعارضين حول هذه النظم أن مفهوم المقاعد المحجوزة، على الرغم من أنه يهدف إلى تحديد حدٍّ أدنى لمشاركة المرأة في الهيئات المُنتَخبة، أدى عمليًا إلى تحديد الحدّ الأعلى النفسي لمشاركة المرأة.

د. المشاركة في إدارة الانتخابات

يجب أن تقيّم بعثة مراقبة الانتخابات مستوى عضوية المرأة في الهيئات المسؤولة عن سلوك الانتخابات وتوليها مناصب قيادية في هذه الهيئات. ويجب أن يشمل ذلك لجنة الانتخابات المركزية بالإضافة إلى الهيئات الانتخابية على مستوى أدنى. بعد الإحصاءات، يجب أن تقيّم بعثة مراقبة الانتخابات أيضًا ما إذا كانت المرأة تعمل حقًا كقائد وصانع قرار وإلى أي مدى تؤثر على المناصب القيادية أو غيرها من المناصب التي تتولاها. علاوة على ذلك، يجب إجراء تقييم لمدى إدراك اللجان الانتخابية الاعتبارات الجنسانية على جميع المستويات ومدى أخذها بالاعتبار في عملها.

ه. تسجيل الناخبين

تشمل إحدى مهام بعثة مراقبة الانتخابات تقييم دقة سجلات الناخبين وكفاءة إدارة تسجيل الناخبين، وتقديم توصيات بشأن طريقة تصحيح أي عجز. ويجب أن تحاول بعثة مراقبة الانتخابات تحديد التوزيع الجنساني النسبي في اللوائح، على الرغم من أنّ ذلك قد لا يكون ممكنًا دائمًا. كما يجب أن يكون عدد الرجال والنساء متساويًا تقريبًا، على الرغم من أنه ليس من غير المألوف بالنسبة لهم أن يكون عدد النساء أكبر بقليل. وبقدر الإمكان، يُعتَبر من المفيد أيضًا إجراء بعض المقارنات الإقليمية. فإذا بدا أن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصًا في منطقة معينة، يجب أن يحاول المراقبون تحديد الظروف التي تسببت في شذوذ الوضع. ويمكن تفسيرها بسهولة، أو قد تشير إلى ظروف إجتماعية أو مؤسساتية كامنة تعيق مشاركة المرأة الكاملة في الحياة العامة. وتبعًا للظروف، قد يملك المراقبون سببًا وجيهًا لمتابعة نقاط تحقيق إضافية.

يجب أن تدرك بعثات مراقبة الانتخابات عددًا من العوامل التي قد تسيء إلى المرأة في ما يتعلق بتسجيلها كناخبة ويجب أن تأخذ في الاعتبار هذه العوامل في تحليل نظم تسجيل الناخبين وإجراءاتها. تتعلق بعض هذه العوامل بالبلدان التي تتبع أنظمة التسجيل "السلبي"، أي النظم التي من خلالها تصنّف السلطات المدنية لوائح الناخبين تلقائيًا بناءً على الإقامة المدنية وغيرها من السجلات. وتتعلّق عوامل أخرى بالبلدان ذات نظم التسجيل "الإيجابي"، حيث ينبغي على الناخبين أنفسهم أن يقدموا طلبًا ليكونوا على لوائح الناخبين. قد تكون بعض العقبات عملية أو بيروقراطية بطبيعتها أو نتيجة لوجود عجز تقني أو قيود في القدرات الإدارية، في حين قد تعتمد الأخرى على الظروف الاجتماعية أو السياقية التي قد تشكل صعوبات خاصة بالنسبة للنساء. وهناك عدد من العوامل المماثلة التي يجب أن تلفت انتباه المراقبين:

- بما أن أسماء النساء وأماكن إقامتهنّ تتغيّر في كثير من الأحيان نتيجة الزواج، فمن المهم وضع نظام لالتقاط هذه التغييرات بغية عدم حرمان النساء المتزوجات حديثًا حقوقهنّ. كذلك، بما أنه يتم عادة تسجيل سجلات الإقامة تحت اسم الرجل رب الأسرة، من المهم خاصة في البلدان ذات نظم التسجيل السلبي إدراج النساء المُعالات في سجلات الناخبين المستخلصة من لوائح أعضاء الأسر؛

- في حالة نظم التسجيل الإيجابي خاصةً، قد تتسم سهولة الوصول إلى مكاتب التسجيل بأهمية بالغة. ويمكن لساعات العمل ووقت السفر والمسافة إلى المكاتب المختصة أن تكون مصدر قلق للمرأة، وخاصةً بالنسبة للمرأة التي تهتم بأطفال صغار. ويمكن لسهولة الوصول إلى مراكز تسجيل الناخبين أيضًا أن تكون عاملاً مهمًا خلال أي فترة تدقيق عامة تتيح للناخبين التحقق من لوائح الناخبين للتأكّد من إدراج اسمائهم عليها. يجب أن يقيّم أيضًا المراقبون ما إذا تمّ إعطاء إشعار كافٍ عن مواعيد ومدة فترة التدقيق العام، وعما إذا كان يتم إعطاء هذا الإشعار بشكل سهل للنساء، بما في ذلك الملتزمات بالمنزل مع أطفال صغار.

- يجب أن يقيّم المراقبون أيضًا فعالية الإعلام حول تسجيل الناخبين وحق التصويت. عندما يضعف تمثيل المرأة في قوائم الناخبين، يجب أن يحدد المراقبون ما إذا كان مديرو الانتخابات أو السلطات المحلية أو قادة المجتمعات المحلية أو المنظمات غير الحكومية يقودون أي برامج خاصة مصممة للوصول إلى النساء وتشجيعهن على المشاركة وتسهيلها عليهنّ؛

- في المجتمعات التي تعيش مرحلة ما بعد النزاع، من المهم أن تضع السلطات أحكامًا للمشردين كي يتمكنوا من التصويت. ومن بين القضايا الحرجة للمشردين حصولهم على وثائق الهوية أو الإقامة

اللازمة للتسجيل والتصويت. فربما فقَدَ الكثير من المشردين وثائقهم أثناء فرارهم أو هروبهم من الأعمال العدائية أو إجبارهم على الخروج من مجتمعاتهم. في مثل هذه الحالات، قد تتردّد المشردات في طلب وثائق جديدة أو تسجيل جديد خوفًا من التهديد. وقد تخشى المرأة بشكل خاص أيضًا أن يؤدي التسجيل للتصويت في مجتمعها السابق إلى فقدان الاستحقاقات المرتبطة بإقامتها في مجتمعها الحالي لنفسها ولأطفالها.

في جميع البلدان، من المهم أيضًا فهم الأنماط الثقافية التقليدية التي قد تعيق تسجيل المرأة للتصويت والمشاركة في الانتخابات. فقد تحدّ حواجز اللغة أو إجادة القراءة والكتابة وصول الناخب إلى التسجيل وقد تؤثر بشكل غير متناسب على النساء استنادًا إلى المعدلات الوطنية لإجادة القراءة والكتابة. وقد تتأثر بصورة خاصة النساء الأعضاء في مجموعات الأقليات. يجب أن يراعي المراقبون أيضًا التقاليد الدينية أو الثقافية أو الوطنية أو العرقية التي قد تعيق تسجيل المرأة. حيث توجد مثل هذه الظروف، ينبغي أن يحدد المراقبون الجهود التي، إن وجدت، يجب أن تُبذَل للتغلب على الظروف التي تمنع النساء من التسجيل كناخبات أو بصورة أخرى من المشاركة في العملية الانتخابية، وإذا كانت هذه الجهود تواجه أي أثر إيجابي.

نقاط الاستفسار: النظام الانتخابي وإدارة الانتخابات

النظام الانتخابي

- ❑ كيف يؤثر اختيار نظام الأغلبية/التعددية أو نظام التمثيل النسبي على مشاركة المرأة وترشيحها في الانتخابات؟
- ❑ هل تؤثر جوانب محددة من النظام على فرص المرشحات؟
- ❑ حجم المنطقة؟
- ❑ العتبات؟
- ❑ لائحة التصويت المفتوحة أو المغلقة؟ إذا تم استخدام نظام القائمة المفتوحة، هل يكون ذلك لصالح المرشحات أو لإعاقتهنّ؟
- ❑ من نتائج الانتخابات، كيف يبدو تأثير النظام الانتخابي على انتخاب المرشحات؟

الحصص والعمل الإيجابي

- ❑ هل يتضمن القانون أي حصص أو أحكام للعمل الإيجابي لضمان انتخاب النساء؟ في حال نعم، فما هي أنواع التدابير المتوفرة؟ ما هو مستوى أي حصة؟
- ❑ هل يفوّض القانون وضع المرأة في مناصب على اللائحة يمكن الفوز بها؟ (كقاعدة عامة، غالبًا ما تُعتبر المناصب الـ 10 الأولى على اللائحة المناصب التي يمكن الفوز بها). كيف يتم ملء الشواغر إذا انسحبت امرأة من اللائحة؟
- ❑ كيف يتعامل المسؤولون مع لوائح المرشحين التي تفشل في تلبية الحصص؟
- ❑ هل يتم وضع المقاعد جانبًا أو الحفاظ عليها للنساء؟ إذا جرى ذلك، فما هو عدد المقاعد؟
- ❑ هل يبدو أن تدابير العمل الإيجابي تعمل لصالح المرأة؟ هل هناك علل أو إغفالات تضعف أثرها؟

المشاركة في إدارة الانتخابات

- ❑ إلى أي مدى تشكّل النساء أعضاء في لجنة الانتخابات المركزية وعلى مستوى أدنى في هيئات الإدارة الانتخابية؟
- ❑ إلى أي درجة تشغل النساء مناصب قيادية في هيئات إدارة الانتخابات؟
- ❑ إلى أي درجة تعمل المرأة حقًا كقائد وصانع قرار في هيئات إدارة الانتخابات؟ ما مدى نفوذهنّ الحقيقي في مناصب قيادية أو غيرها من المناصب التي يشغلنها؟
- ❑ إلى أي مدى تدرك اللجان الانتخابية الاعتبارات الجنسانية على جميع المستويات وتأخذها في الاعتبار في عملها؟

تسجيل الناخبين

- ❑ هل تعكس الحصة المتناسبة للنساء مقابل الرجال في لوائح الناخبين تركيبة السكان بوجه عام؟
- ❑ هل هناك مناطق حيث تبدو المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصًا بشكل ملحوظ؟ في حال وجود هذه المناطق، فما هي الظروف السائدة؟
- ❑ هل هناك أوجه نقص أو عقبات منهجية في عملية تسجيل الناخبين تضر بمصلحة المرأة؟
  - ❑ هل تحفظ السلطات بدقة التغييرات في سجلات الأسماء أو العناوين؟
  - ❑ هل مكاتب التسجيل موجودة في موقع ملائم يسهل الوصول إليه؟
  - ❑ هل المعلومات حول التسجيل متاحة للنساء؟
- ❑ هل يشارك المسؤولون أو المنظمات غير الحكومية في أنشطة التوعية لتسجيل الناخبات؟
- ❑ هل هناك ظروف خاصة تحدّ من وصول المرأة إلى الوثائق؟
- ❑ هل هناك أي حواجز على صعيدي اللغة أو إجادة القراءة والكتابة تؤثر على النساء بشكل غير متناسب؟
- ❑ هل هناك تقاليد ثقافية تميل إلى منع تسجيل المرأة أو اشتراكها؟ عادات عرقية أو وطنية؟ تقاليد مرتبطة بالدين؟ تقاليد ذكورية عامة؟ هل تتخذ السلطات أي تدابير للتغلب عليها؟

- التنظيم الداخلي وانعكاساته على المرأة
- العوامل التي قد تضعف النوايا الحسنة
- المسارات والجهود لاجتذاب أصوات النساء

4. الأحزاب السياسية وتقدم المرأة: دور المحلل السياسي

يتحمل المحلل السياسي لبعثة مراقبة الانتخابات المسؤولية الأساسية لتقييم طبيعة المشاركة السياسية للمرأة ومستواها في انتخابات محددة. يشمل ذلك دور المرأة في الأحزاب السياسية وكمرشحات. كما أنه يشمل مدى دمج الأحزاب السياسية للمرأة وقضاياها في أنشطتها واستراتيجياتها للحملة الانتخابية.

أ. التنظيم الداخلي وانعكاساته على المرأة

باستثناء المرشحين المستقلين، تعتمد معظم النساء اللواتي يطمحن إلى منصب منتخب على هياكل الأحزاب السياسية لترشيحهن ودعمهن، في الحملة الانتخابية وبعد انتخابهن. إلى حد كبير، تحدد الأحزاب إذا كانت المرأة ستصبح ممثلة في الحقل السياسي ومتى وإلى أي درجة. لذلك، من المهم بالنسبة إلى المراقبين تقييم ما إذا كانت الأحزاب السياسية تدعم المرأة للوصول إلى مناصب قيادية وكيف، وما إذا اختاروا المرأة كمرشحة ودعموها، وما إذا توصلوا إلى جذب الناخبات من خلال معالجة قضايا تهمّ للمرأة على نحو خاص.

ينظم عادة القانون تسجيل الأحزاب السياسية وتنظيمها، ولكن ضمن الإطار القانوني الواسع، وغالبًا ما يكون للأحزاب الحرية الواسعة لتحديد هياكلها وإجراءاتها الداخلية. حتى في الديمقراطيات المتقدمة، تختلف الأحزاب السياسية اختلافًا كبيرًا في مدى تطبيق مبادئ الديمقراطية داخليًا، أي على سبيل المثال في كيفية اختيار المرشحين وكيفية ترتيب لوائح مرشحي الحزب. وبشكل عام، كلما اتبع حزب ما المبادئ الديمقراطية والممارسات الشفافة في إجراءاته الداخلية، كلما ازدادت الفرص المتاحة للمرأة للظهور كمرشحة ولبروز القضايا التي تهمّ المرأة كقضايا جدية في الحملة الانتخابية. وكلما ازدادت شفافية القواعد الداخلية للحزب، ازداد احتمال استخدمها من قبل الناشطين للإلحاح على المساواة وتشجيع النساء كمرشحات وتسليط الضوء على القضايا التي تهم المرأة.

ولكن، في كثير من الأحيان يفتقر العمل الداخلي للحزب إلى الشفافية أو المساءلة حتى بين أعضائه. ومن حيث كيفية تأثير ذلك على ترشيح المرأة، يوجد بعض الاتجاهات العامة الجديرة بالذكر.

- غالبًا ما تكون الأحزاب الملتزمة بالأيديولوجيات التقدمية اجتماعيًا أكثر ميلًا للنهوض بالمرأة، كجزء من الاتجاه العام لدعم قطاعات المجتمع التي تكون تقليديًا خارج هيكل القوى العاملة، سواء كانت من النساء أو الأقليات القومية أو المعوقين أو غيرها؛

- يتم تنظيم العديد من الأحزاب، خاصة في الديمقراطيات المنشأة حديثًا، حول شخصية واحدة رفيعة المستوى. وفي ظل هذه الظروف، إذا لم تكن المرأة شخصية قيادية، تقلّ في كثير من الأحيان فائدة ورغبة استحداث فرص للمرشحين البدائل، بمن فيهم النساء؛

- تشير بعض الأدلة إلى أن النساء هنّ أكثر عرضة للترشح في الأحزاب ذات إجراءات الترشيح اللامركزية منه في الأحزاب حيث يتم التحكم بالترشيحات على المستوى المركزي؛

- في كثير من الأحيان، تستبدل الأحزاب الاندماج الكامل للمرأة في الاتجاه العام لتنظيم الحزب مع إنشاء "جناح للمرأة". وعلى الرغم من أن الهياكل الحزبية المماثلة قد تكون عاملاً هامًا في المناصرة والحوار بين الأحزاب، ففي بعض الحالات قد تؤدي إلى عزل المرأة وتهميش أهميتها داخل الحزب.

ب. العوامل التي قد تضعف النوايا الحسنة

يمكن إضعاف هدف تعزيز المرشحات القادرات من خلال الممارسة الحزبية الداخلية أو الثغرات التي تسمح بالتحايل على القوانين أو القواعد الداخلية. لذلك يجب أن تكون بعثة مراقبة الانتخابات في حالة تأهب في وجه بعض هذه الممارسات.

- قد تصبح هذه القوانين أو القواعد بلا معنى في البلدان حيث يوجد نظام حصص يضمن ظهور المرأة على لوائح المرشحين، أو حيث تعتمد الأحزاب طوعًا الحصص، ما لم يُضمن أيضًا وضع النساء على اللوائح في مناصب يمكن الفوز بها؛

- يمكن للـ "إجراءات الشكلية" الجنسانية أن تنجم عن طرح قائمة مرشحين مختلطة لمجرد تلبية متطلبات الإيداع أو كي تبدو اللائحة متوازنة ولكن يتم التخلي عنها بعد ذلك من خلال انسحابات النساء أو استقالاتهن بعد يوم الانتخابات. لذلك يجب أن تدقق بعثة مراقبة الانتخابات بعناية في أي إشارة لممارسات مماثلة. فعلى وجه الخصوص، قد تثير القلق أي إشارة إلى أنه قد طُلِبَ من المرشحين (وبخاصة المرشحات) أن يقدموا رسائل استقالة موقعة مسبقًا قبل إدخالهم إلى اللائحة؛

- في البلدان ذات أنظمة التصويت التفضيلي، قد لا تدعم أحيانًا الأحزاب النساء بالتساوي على لوائح مرشحيها. وقد تشجع بعض الأحزاب ضمنًا أنصارها على الإدلاء بأصواتهم للرجال الضعفاء على اللوائح، أو قد لا تفرض النظام الحزبي على المرشحين الذين يشجعون الناخبين على تجاهل النظام الرسمي للوائح الحزبية؛

- قد لا توفّر الأحزاب لمرشحاتها الإرشادات أو التدريب أو الدعم أو التمويل بطريقة متساوية أو ملائمة.

ج. المسارات والجهود لاجتذاب أصوات النساء

قد توفر مسارات الأحزاب السياسية انعكاسًا لالتزامها بالنساء وبالقضايا التي تهمها. قد تشمل أنواع القضايا التي قد تُظهر التزامًا كهذا مواقف الحزب حول البطالة أو العمالة غير الكاملة بين النساء والعمال غير المصرّح عنهم في "الاقتصاد الرمادي" وتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والخدمات الاجتماعية والعنف ضد المرأة والإعانات العائلية ورعاية الأطفال.

عند مراجعة مسارات الأحزاب، يجب أن تقيم بعثة مراقبة الانتخابات مدى تشديدها على مواقف السياسة العامة أو بياناتها بشأن القضايا ذات الأهمية للمرأة. ينبغي على المراقبين أيضًا تقييم مدى أهمية جذب أصوات النساء بالنسبة إلى الأحزاب السياسية وما إذا كانت تستهدف الناخبات في حملاتها. ويكمن مجال آخر للاهتمام في ما إذا كانت الأحزاب السياسية تسعى إلى الحصول على دعم المنظمات غير الحكومية أو المجموعات المناصرة المعنية بالمرأة أو تأييدها. وقد تكون متابعة الحزب لمثل هذا الدعم مؤشرًا لاهتمامه وحرصه على تطوير برامج فعالة تعزز الأولويات المتعلقة بمصالح المرأة.

نقاط الاستفسار: الأحزاب والمرشحون

تنظيم الحزب وهيكله

- ما هي نسبة النساء في عضوية الحزب؟ ما هي نسبة النساء في القيادة؟ هل هناك أي من أعضاء الحزب في البرلمان من النساء؟
- كيف يتم تحديد قيادة الحزب؟ هل هناك أي قواعد محددة تتناول تعيين النساء أو ترشحهن؟ في حال وجود هذه القواعد، هل هي رسمية ومكتوبة؟
- كيف يتم تحديد اللائحة المرشحة للحزب؟ هل هناك أي قواعد محددة تتناول تعيين النساء أو ترشحهنّ؟ في حال وجود هذه القواعد، فهل هي رسمية ومكتوبة؟
- ما هو عدد النساء في القائمة المرشحة وما هي المناصب التي يشغلنها؟
- هل يملك الحزب جناحًا للمرأة؟ في حال نعم، ما هي وظائفه و/أو أهميته؟
- هل يتعيّن على المرشحين تقديم رسالة استقالة موقعة مسبقًا قبل أن يتم وضعهم على اللائحة؟

استراتيجيات الحملة

- إلى أي مدى يعالج الحزب القضايا ذات الأهمية الخاصة للنساء؟
- هل يملك الحزب استراتيجية لجذب أصوات النساء؟
- هل يحظى الحزب بدعم المنظمات النسائية؟
- أي نوع من الدعم يقدّم الحزب إلى مرشحاته؟ الدعم المالي؟ وقت البث الإعلامي؟ تدريب حول كيفية تنظيم الحملة بشكل فعال؟ هل تظهر النساء على ملصقات حملة الحزب؟

مشاكل أثناء فترة ما قبل الانتخابات

- هل واجهت أي من مرشحات الحزب التهديد أو التدخل في جهود حملتهن؟ هل اختلفت هذه المشاكل عن تلك التي واجهها الرجال؟
- هل واجهت النساء أي مشاكل أخرى خلال الحملة؟

- وسائل الإعلام وتأثيرها على المواقف العامة
- قضايا عامة يجب مراقبتها
- تقنيات رصد وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية

5. المرأة ووسائل الإعلام: دور المحلل الإعلامي

يتولّى المحلل الإعلامي لبعثة مراقبة الانتخابات مسؤولية تقييم حجم التغطية الإعلامية للمرشحات ونوعيتها، فضلاً عن استخلاص الاستنتاجات حول الطابع العام للتغطية الإعلامية للمرأة في الحياة السياسية. ومن بين القضايا الأخرى التي يتعين النظر فيها كجزء من واجبات المحلل الإعلامي العادية، مدى توجه وسائل الإعلام إلى التغطية السياسية للمرأة وللقضايا التي قد تكون ذات أهمية خاصة للمرأة. ومن المسائل المهمة أيضاً معاينة مدى توجيه جهود تثقيف الناخبين نحو المرأة وما إذا كانت أنواع التغطية المخصصة للنساء أو استخدام الصور النمطية عقبات تعترض تقدم المرأة في العملية السياسية.

أ. وسائل الإعلام وتأثيرها على المواقف العامة

تتطلب التزامات الانتخابات الديمقراطية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عدم وجود أيّ معوّقات قانونية أو إدارية أمام النفاذ إلى وسائل الإعلام على أساس غير تمييزي لجميع التجمعات السياسية والأفراد الراغبين في المشاركة في العملية الانتخابية. ويجب أن تقيم بعثة مراقبة الانتخابات ما إذا كانت المرشحات تواجه أي تمييز في النفاذ إلى وسائل الإعلام.

وإلى جانب مسألة تكافؤ الفرص، يملك الحجم والنوعية الحاليّين لتغطية المرشحات الإعلامية تأثيرًا حاسمًا على صورتهن العامة وفرصهن الانتخابية. يكمن الدور الرئيسي لوسائل الإعلام في أي انتخابات في التأكد من أنّ الجمهور يملك معلومات كافية عن المرشحين والأحزاب ليكون قادرًا على اتخاذ قرارات مدروسة. وتكمن هذه العوامل وراء الحاجة إلى تقييم ما إذا كانت المرشحات يلقين حصة عادلة وغير منحازة من تغطية الحملة الإعلامية. يجب أن تدرس بعثة مراقبة الانتخابات بالتالي أسئلة شأن ما إذا كانت وسائل الإعلام تقوم بالترويج لحضور النساء المرشحات، وإذا كانت تشجع القبول العام للمرأة بوصفها ميزة طبيعية من الحياة السياسية، وإذا كانت تقدم المرأة بطريقة تعزز ثقة الجمهور بقدرتها كقائد سياسي. يمكن لطريقة تصور وسائل الإعلام للمرأة أن تكون غالبًا مؤشرًا هامًا لوضع المرأة في المجتمع ككل.

ب. قضايا عامة يجب مراقبتها

يجب أن تكون بعثة مراقبة الانتخابات في حالة تأهب للمؤشرات التالية من معاملة وسائل الإعلام للمرأة.

- غالبًا ما تلقى المرشحات تغطية أدنى من نظرائهنّ الرجال، فضلاً عن تغطية أقل وضوحًا. ويمكن أيضًا أن يتم الاستعانة أقل بالمرشحات كمصادر للرأي أو المعلومات ويكنّ أقل عرضة للظهور كضيفات في البرامج السياسية؛

- قد تلقى المرشحات تغطية أقل لمواقفهنّ السياسية حول القضايا وأكثر حول الخصائص الشخصية والمظهر من نظرائهنّ الرجال؛

- كمرشحات، قد يتم تصوير النساء في كثير من الأحيان داخل أدوارهن التقليدية كزوجات وأمهات. وقد يتم فرض مثل هذه الصور من قبل وسائل الإعلام أو قد تروّج لها الدعاية السياسية التي تسيطر عليها الأحزاب أو المرشحين أنفسهم. على سبيل المثال، غالبًا ما تستخدم المرشحات وضعهنّ كأمهات ومقدّمات رعاية لتبرير مواقفهنّ حول قضايا مثل التعليم أو رعاية الأطفال؛

- يمكن تخفيض قيمة قضايا المرأة المزعومة، على سبيل المثال، إذا تمت تغطيتها في خانة المرأة بدلاً من الأخبار العامة.

ج. تقنيات رصد وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية

عندما تملك بعثة مراقبة الانتخابات فريقًا كاملاً متفرّغا لرصد وسائل الإعلام بغية تحليل الأخبار الإذاعية والمطبوعة والبرامج السياسية والإعلان السياسي والمحتوى التحريري، قد تكون هناك فرص لتوسيع معايير التقييم لتحديد الاتجاهات المرتبطة بتغطية النساء وتصويرهنّ .

عادة، تتضمن جهود وسائل الإعلام الكاملة تقييمًا للقيمة النسبية للزمان أو المكان الممنوحين لمختلف المرشحين أو الأحزاب و ما إذا كانت لهجة مقالة أو نشرة معينة إيجابية أو سلبية. ومن أجل تقييم معاملة المرشحات بالمقارنة مع نظرائهنّ الرجال، قد يكون من المفيد ربط هذه النتائج بالجنسانية أيضًا.

وإذا كان ذلك غير عملي، أو إذا لم يكن الفريق الكامل لوسائل الإعلام متوفرًا، قد يكون من الممكن إجراء تحليل فوري ضمن إطار قيود الوقت والموظفين - حتى لو لم يكن ذات دلالة إحصائية - لتوفير نظرة عامة عن الاختلافات التي قد تكون موجدة في طريقة تغطية المرشحين من الرجال والنساء. يمكن استخدام طريقتين، وليس بالضرورة بصورة حصرية متبادلة:

- يمكن تعيين موظفين محليين لمشاهدة نشرة محددة على محطات التلفزيون الرئيسية في أوقات يحددها المحلل الإعلامي. ويمكن تعيين كل موظف صحفي لبرنامج إخباري أو سياسي بحيث لا يمكن لأحد أن يكون مثقلاً فوق طاقته؛

- يمكن للموظفين المحليين إجراء دراسة معمّقة للعديد من المنشورات الصادرة في يوم واحد قبل فترة وجيزة من يوم الانتخابات.

في كل حالة، يمكن للعاملين أن يحللوا ويسجلوا ما توصلوا إليه من نتائج تتعلق بما يلي:

- عدد المقالات أو الوقت المخصص للمرشحين والمرشحات؛
- نسبة مساحة الطباعة أو وقت البث المخصصين لخصائص الشخصية أو المظهر مقابل المعلومات حول لاقضايا أو الأنشطة السياسية للرجال والنساء؛
- حالات تصوير المرأة بطريقة تصف أدوارها التقليدية كزوجة وأم؛
- الحالات التي تميل فيها اللغة والعلامات والمرئيات إلى الحدّ من مكانة أو إنجازات المرأة أو التقليل من شأنها؛
- عدد المقالات التي تركز على القضايا التي تهمّ المرأة بشكل خاص، وما إذا كانت تشكل عنصرًا من الأخبار أو أنها تُعالَج في قسم المقالات التي تستهدف المرأة.

نقاط الاستفسار: وسائل الإعلام

التغطية الإعلامية للمرأة وقضاياها

- ❑ كيف تصف المعاملة العامة للمرأة في وسائل الإعلام؟
- ❑ هل المعاملة كافية وقديرة ومحترفة؟
- ❑ أو تظهر المرأة كزوجة وأم بحسب الرأي التقليدي الشائع؟
- ❑ أو أنّ أسلوب إعداد التقارير مبالغ فيه؟

- ❑ أين تضع وسائل الإعلام المكتوبة عادةً القصص حول القضايا التي تهمّ النساء؟ في الأخبار العامة؟ في الخانات أو المقالات الخاصة بالمرأة؟ في الصفحة الأولى؟

- ❑ هل تستخدم وسائل الإعلام بانتظام اللغة أو التسميات الجنسية للمرأة وللقيادات النسائية على وجه الخصوص؟

- ❑ ما نسبة مذيعات الأخبار التلفزيونية أو المضيفات على البرامج السياسية؟ ما نسبة المحررات أو كاتبات الخانات السياسية؟

التغطية الإعلامية للمرأة والانتخابات

- ❑ هل تملك المرشحات الفرص المتكافئة لوسائل الإعلام على أساس غير تمييزي؟

- ❑ هل تحصل المرشحات على حجم ونوعية للتغطية الإعلامية مشابهة لتلك التي يحصل عليها الرجال؟ في حال عدم حصولهنّ عليها، ما حجم التغطية الإعلامية التي يلقاها الرجال والنساء نسبة إلى عدد المرشحين من كل جنس؟

- ❑ هل تنتج أي اختلافات في حجم التغطية الإعلامية من خيارات وسائل الإعلام أو الأحزاب السياسية؟

- ❑ هل يتوجه أي إعلان سياسي إلى الناخبات تحديداً؟

- ❑ هل تستهدف أي جهود لتثقيف الناخبين أو للحصول على الصوت الانتخابي النسائي على وجه التحديد؟

▼ المراقبون لأمد طويل
▼ المراقبون لأمد قصير

6. المراقبون لأمد طويل والمراقبون لأمد قصير: دور منسق المراقبين لأمد طويل

يتحمل منسق بعثة مراقبة الانتخابات مسؤولية ضمان إدراك المراقبين لأمد طويل أولويات بعثة مراقبة الانتخابات في ما يتعلق بالمرأة والانتخابات، وإبلاغهم عن معلومات من الميدان الذي قد يساعد على تقييم هذه القضايا واستخلاص النتائج ذات الصلة. ويجب أن يعمل منسق المراقبين لأمد طويل عن كثب مع المحلل الجنساني أو جهة تنسيق الشؤون الجنسانية لتحديد أفضل السبل لتعيين مهام محددة للمراقبي الأمد الطويل. كما أنّ منسق عمل المراقبين لأمد طويل سيساعد أيضًا في تحديد أولويات المراقبين لأمد قصير في ما يتعلق بالإبلاغ عن الأنشطة النسائية في يوم الانتخابات.

أ. المراقبون لأمد طويل

يؤدي المراقبون لأمد طويل دورًا محوريًا في ضمان أن بعثة مراقبة الانتخابات تملك نطاقًا واسع الانتشار في جمع معلومات حول الأحداث السياسية والاتجاهات في المناطق وفي تحديد الخصوصيات الإقليمية التي تؤثر على الانتخابات. على هذا النحو، يتواجد المراقبون في موقع رئيسي للمساهمة في تحليل بعثة مراقبة الانتخابات لدور المرأة في العملية الانتخابية. ومن أجل المساهمة بفعالية، يجب أن يطلعوا على النهج العام لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان حول القضايا الجنسانية والانتخابات ويجب أن يفهموا فهمًا أساسيًا التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة، ولا سيما حقوقهن الانتخابية. توفر المعلومات الواردة في الفصل **1** الخلفية الأساسية التي يجب أن تفيد المراقبين لأمد طويل وأعضاء الفريق الأساسي لبعثة مراقبة الانتخابات.

وأثناء عملهم العادي، يجب أن يكون المراقبون لأمد طويل قادرين على جمع مجموعة من المعلومات المفيدة حول دور النساء في العملية الانتخابية في مناطقهنّ. ويجب أن يتم إدراج هذه المعلومات في التقارير العادية التي يقدمها المراقبون لأمد طويل إلى المقرات الرئيسية لبعثة مراقبة الانتخابات. في ظل عبء العمل الثقيل الذي غالبًا ما يواجهه المراقبون لأمد طويل، قد تختلف قدرة تركيزهم على القضايا الجنسانية اختلافًا كبيرًا. ولهذا السبب، يجب أن ينبههم الفريق الأساسي حول مسائل محددة أو مشاكل قد تتطلب اهتمامًا خاصًا أو متابعة.

ب. المراقبون لأمد قصير

يجب أن يشارك أيضًا المراقبون لأمد قصير في رصد مشاركة المرأة في يوم الانتخابات. ويجب أن تدرج نماذج الإبلاغ المستخدمة من جانب المراقبين لأمد قصير أثناء مراقبة عمليات التصويت في مراكز الاقتراع الأسئلة لخدمة هذا الغرض بحيث يمكن تحديد كمية البيانات خلال تحليل النماذج.

- كما لا بد من توجيه المراقبين لأمد قصير لتحديد عدد الرجال والنساء في كل لجنة مركز اقتراع وجنس رئيس كل لجنة؛
- ويمكن أيضًا توجيه المراقبين لأمد قصير لتحديد نسبة النساء العاملات كمراقبات ضمن الأحزاب السياسية و/أو مراقبات غير حزبيات محليات ؛
- وبقدر الإمكان، يجب أن يطلب أيضًا المراقبون لأمد قصير من رئيس لجنة مركز الاقتراع تقدير عدد النساء والرجال الذين صوتوا فعلاً أو، إذا لزم الأمر، استنتاج رأي شخصي بناء على ملاحظاتهم؛
- يجب أن تسمح نماذج الإبلاغ بالتبليغ عن حوادث "التصويت الأسري"، حيث يدخل شخصان أو أكثر مكان الاقتراع للتصويت معًا. غالبًا، ما يشمل التصويت الأسري الزوج والزوجة. ويشكل التصويت الأسري انتهاكًا لالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول سرية التصويت لكل شخص وقد يسيء بشكل خاص إلى المرأة، لا سيما في المجتمعات الذكورية التقليدية حيث لا تحظى المرأة بالحرية الكافية لاتخاذ خيارات مستقلة. وقد تشير وتيرة عالية من التصويت الأسري إلى أنّ المرأة لا تملك فرصًا متساوية للمشاركة في الانتخابات؛
- ويجب التبليغ أيضًا عن حوادث التصويت بـ "الوكالة" - حيث يعرض شخص واحد وثائق عدة أشخاص ويصوت بالنيابة عنهم. لا يسمح التصويت بالوكالة في معظم البلدان إذ يفضح سرية الاقتراع ولا يتماشى مع التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. قد يكون التصويت بالوكالة أكثر تواترًا في المناطق الريفية وبين بعض مجموعات الأقليات وقد يسيء إلى النساء بشكل خاص. ويجب أن يقيّم المراقبون لأمد قصير كيف تتعامل لجان مراكز الاقتراع مع أي محاولات للتصويت بالوكالة.

القائمة المرجعية للمراقبين لأمد طويل والمراقبين لأمد قصير

المراقبون لأمد طويل

- ❑ هل هناك أي مرشحات في المنطقة المكلّف بتغطيتها؟ في حال نعم، ما هي نسبتهنّ؟ هل العدد أكبر أو أصغر مما كان عليه في الانتخابات السابقة؟
- ❑ هل يحظى بعض الأحزاب بشكل خاص عدد مرشحات أكبر من غيرهم؟ هل يبذل أي حزب جهدًا خاصًا لجذب الناخبات أو لمعالجة القضايا التي تهمّ النساء بشكل خاص؟
- ❑ هل كان هناك سابقًا نساء منتخبات كقادة في المنطقة المكلف بتغطيتها؟ ما هي النسب؟
- ❑ هل تشكل النساء أعضاء في اللجان الانتخابية الإقليمية والمحلية؟ ما هي النسب؟ ما عدد هذه اللجان التي تترأسها النساء؟
- ❑ في المنطقة المكلف بتغطيتها، هل النساء مسجلات كناخبات بالأعداد نفسها كالرجل؟ إن لم تتساوَ الأرقام، هل يمكنك تحديد السبب؟
- ❑ هل هناك أي جهود لتثقيف الناخبين أو الحصول على الصوت الانتخابي تستهدف النساء على وجه التحديد؟
- ❑ إذا كان هناك عدد كبير من الأشخاص المنتمين إلى الأقليات في المنطقة المكلف بتغطيتها، فهل تشارك النساء من بينها في الانتخابات بفاعلية كالرجال، أم أن هناك أي عوامل تقيّد مشاركتهن؟
- ❑ هل هناك أي قضايا أخرى في المنطقة المكلف بتغطيتها يبدو أنها تؤثر على مشاركة المرأة كناخبة و/أو كمرشحة، سواء إيجابيًا أو سلبًا؟

المراقبون لأمد قصير

- ❑ ما عدد الرجال والنساء الأعضاء في كل لجنة مركز اقتراع؟ هل رئيس اللجنة امرأة أو رجل؟
- ❑ ما عدد الرجال والنساء الذين صوتوا في مراكز الاقتراع المكلف بتغطيتها؟ إذا لم يستطع مسؤولو الانتخابات في مركز اقتراع توفير هذه الأرقام، هل لحظت في ملاحظاتك ما إذا كان يبدو أن المرأة تصوّت بالأعداد نفسها كالرجل تقريباً؟
- ❑ هل كان هناك حالات من التصويت الأسري؟
- ❑ هل كان هناك حالات من التصويت بالوكالة؟
- ❑ في ملاحظاتك و/أو محادثاتك مع المسؤولين في مركز الاقتراع وممثلي الأحزاب والناخبين، هل لاحظت أي شيء قد يشير إلى عدم مشاركة الناخبات على قدم المساواة مع الرجل؟
- ❑ ما هي النسبة العامة للنساء العاملات كمراقبات محليات، سواء كممثلات للأحزاب السياسية/ المرشحات وكمراقبات محليات غير حزبيات ؟

▼ المرأة في المجتمع
▼ المرأة في السياسة
▼ المصادر الرسمية للمعلومات
▼ المؤسسات غير الحكومية

7. تحليلات ومعلومات مفصلة أكثر: دور المحلل الجنساني

كلما كان ذلك ممكنًا أو ضروريًا، يعيّن محلل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان محللًا متفرغًا للجنسانية كجزء من الفريق الأساسي لبعثة مراقبة الانتخابات. يتحمّل المحلل الجنساني مسؤولية نطاق العمل الواسع لبعثة مراقبة الانتخابات على القضايا الجنسانية ومشاركة المرأة في الانتخابات. يجب أن يوفر المحلل الجنساني التوجيه لجميع أعضاء الفريق الأساسي والمراقبين لأمد طويل ويضمن أن يتم مراعاة القضايا الجنسانية ضمن عمل بعثة مراقبة الانتخابات وينسق عمل الفريق حول القضايا الجنسانية ويتولّى إعداد التقارير واستخلاص النتائج ورفع التوصيات بشأن القضايا الجنسانية في الانتخابات. تستعرض الأقسام الفرعية أدناه مجموعة متنوعة من القضايا المهمة التي يمكن لمحللي الجنسانية استكشافها بتعمق أكبر.

في حال غياب المحلل الجنساني المتفرّغ، يجب أن يعيّن رئيس البعثة أحد أعضاء الفريق الأساسي كجهة تنسيق الشؤون الجنسانية بالإضافة إلى واجباته العادية. وبما أن جهة تنسيق الشؤون الجنسانية تتولى مسؤوليات أخرى بدوام كامل، فقد يشكّل دورها جزءًا من التنسيق. عادة، تتم مساعدة المحلل الجنساني أو جهة تنسيق الشؤون الجنسانية من جانب موظف محلي مساعد بدوام كامل الذي سيتولى جمع المعلومات والترجمة وتحليل مشاركة المرأة. وبتوجيه من المحلل الجنساني أو جهة تنسيق الشؤون الجنسانية، يمكن للمساعد المحلي كذلك تقديم الدعم لأعضاء آخرين من الفريق الأساسي في رصد قضايا المساواة الجنسانية في مجالات اختصاصهم.

أ. المرأة في المجتمع

تعتمد قدرة النساء على الاستفادة الكاملة من حقوق الإنسان وعلى المشاركة الكاملة في الحياة السياسية - بما في ذلك العملية الانتخابية - على البيئة الاجتماعية في البلاد. قد يوفر إجراء تحليل لمكانة المرأة في المجتمع بشكل عام ولأي حواجز أمام تقدم المرأة أساسًا قيمًا لفهم أفضل لدور المرأة في العملية الانتخابية. ففي المجتمعات التي تكون فيها المرأة بشكل عام غير متساوية - في الحقوق القانونية أو الاقتصاد أو التعليم أو غيرها من المجالات - تُعتَبَر النساء أكثر عرضة لأن يحرمن الحقوق الانتخابية والمشاركة السياسية أيضًا.

لتقييم ما إذا كان الميدان الانتخابي متساويًا بين المرأة والرجل، من المجدي أن تنظر بعثة مراقبة الانتخابات في الظروف الاجتماعية العامة. ويمكن استخدام الأسئلة التالية للمساعدة في تقييم ما إذا كانت البلاد تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان للمرأة الموافق عليها من قبل جميع الدول المشاركة في المنظمة والمُدمَجة في الاتفاقية.

- هل المرأة والرجل متساويان أمام القانون؟ هل التمييز القانوني ضد المرأة موجود؟ هل هذا التمييز هو بحكم الواقع؟ هل تتمتع المرأة بالحقوق نفسها كالرجل على صعيدي الزواج والأسرة؟
- هل تتمتع المرأة بفرص الوصول نفسها إلى التعليم كالرجل؟
- هل تتمتع المرأة بفرص الوصول نفسها إلى العمالة كالرجل؟ هل معدلات البطالة أعلى بين النساء؟ هل الرواتب أدنى بين النساء؟ هل تتمتع المرأة بفرص متساوية على صعيد القروض المصرفية والائتمان؟
- هل تتمتع المرأة بحقوق متساوية على صعيد الرعاية الصحية؟
- هل العنف ضد المرأة هو مشكلة منتشرة في المجتمع؟
- هل فهم المجتمع عمومًا مفاهيم المساواة بين المرأة والرجل واحترام حقوق الإنسان للمرأة وتبنّاها؟
- هل هناك تقسيم حضري/ريفي مختلف على صعيد المواقف تجاه المساواة بين المرأة والرجل؟

ب. المرأة في السياسة

يوفر الفصل **1** قائمة أساسية للبيانات الإحصائية ويتوجب على بعثة مراقبة الانتخابات محاولة الحصول عليها للمساعدة في تقييم مستوى المشاركة السياسية للمرأة. ويجب أن تتمكّن البعثات حيث يعمل محلل جنساني متفرّغ من التعمق أكثر في جمع وتحليل هذه البيانات ووضعها في منظور ذي فائدة أكبر.

على سبيل المثال، يجب أن تسعى بعثة مراقبة الانتخابات إلى الحصول على نسبة الرجال مقابل النساء في البرلمان المنتهي الولاية. ولكن، عندما تتمكّن البعثات من تخصيص المزيد من الموارد للقضايا الجنسانية، وقد يفيد أيضًا الحصول على إحصائيات مقارنة عن عدد الرجال والنساء شاغلي الوظائف الذين يترشحون لإعادة الانتخاب وعدد الذين اختاروا عدم الترشح. في بعض البلدان، تشير الدلائل إلى أن النساء هنّ أكثر عرضة لترك السياسة من الرجال. وكأسباب مبررة لذلك، ذكرت المرأة في المناصب العامة مخاوف كثيرة، بما في ذلك الصعوبات في تحقيق التوازن بين المطالب المهنية والحياة الأسرية، والشعور بأنها لا تؤخذ على محمل الجد، والتعاسة أمام جو المواجهة في العديد من البرلمانات، أو الإحساس بأنها لا تستطيع التقدم بما فيه الكفاية نظرًا لقوة شبكات الرجال. يسمح أخذ العلم بشاغلي المناصب العامة غير الساعين إلى أن يُنتخبوا من جديد بمعرفة ما إذا كان هناك نمط يحدد تخلّي النساء عن منصابهنّ بأعداد غير متناسبة. وقد توفر المقابلات مع شاغلي الوظائف المشاركين أفكارًا في ما يتعلق بالظروف التي أثّرت على قراراتهم بعدم السعي لاعادة الانتخاب.

ويوصى أيضًا أن تتعقب بعثة مراقبة الانتخابات عدد المرشحين المحتملين المرفوضين من قبل السلطات المسؤولة عن تسجيل المرشحين. على وجه الخصوص، يجب إجراء مقارنة لتحديد ما إذا كان هناك حصة غير متناسبة لعدد المرشحات الإجمالي مقابل المرشحين الرجال المرفوضين. في حال تمت ملاحظة مثل هذا التفاوت، قد ترغب بعثة مراقبة الانتخابات في التحقيق لتحديد أسبابه.

كما قد يسمح التحليل الأكثر عمقًا لأعداد الرجال والنساء على سجل الناخبين بالحصول على أفكار قيّمة حول مشاركة المرأة في الانتخابات. بعد الإحصاءات الوطنية، قد تسعى بعثة مراقبة الانتخابات أيضًا إلى الحصول على معلومات عما إذا كان هناك اختلافات كبيرة في مشاركة المرأة في بعض المناطق، أو بين بعض مجموعات الأقليات، والأسباب وراء هذه الاختلافات، إن وجدت. وإذا كان هناك العديد من المشردين في البلد، يجدر النظر في ما إذا كانت النساء المتشردات يتسجّلن للتصويت في الانتخابات والمشاركة بها على أساس المساواة مع الرجل.

ويمكن تطوير فهمًا أفضل لمشاركة المرأة في العملية السياسية من خلال جمع المعلومات عن المرأة في المجالس أو الجمعيات المحلية والإقليمية. على وجه الخصوص، من المفيد معرفة عدد المجالس أو الجمعيات المحلية والإقليمية التي تترأسها النساء. ويبرز الطريق المشترك إلى المناصب المُنتخبة على المستوى الوطني في كثير من الأحيان من خلال النجاح السياسي على المستوى المحلي. إذا لم يتم تمثيل المرأة في الهيئات المحلية بشكلٍ كاف، تتناقص مجموعة المرشحات والمؤهلات في المناصب الوطنية.

يكمن مؤشر آخر لمشاركة المرأة والنجاح السياسي في عدد الوزارات والمناصب المماثلة التي تشغلها النساء. إذا بقيت بعثة مراقبة الانتخابات في البلد إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة، فقد توضح الاتجاه مقارنة بين أعداد النساء في الحكومات الجديدة والمنتهية الولاية. ويمكن أيضًا أن يتم إجراء استعراض للمناصب الوزارية بغية تحديد الوزارات التي تترأسها نساء. وفي حال وجود استثناءات، يتم تعيين النساء في معظم الأحيان في الوزارات المسؤولة عن الخدمات الاجتماعية التي تعالج ما يعتبر عادة قضايا المرأة. ويشير النقاد إلى أن هذه الممارسة هي انعكاس لتوقعات المجتمع المستندة إلى الأدوار الشائعة للمرأة كأم وربة بيت والمواقف حول الوظائف التي تناسب النساء وتلك التي لا تناسبهنّ.

وفي عددٍ من البلدان، تم تشكيل أحزاب سياسية خاصة بـ "المرأة". قد تكون هذه الأخيرة مصدرًا للمعلومات حول المرأة في العملية الانتخابية، وكذلك حول القضايا ذات الأهمية الخاصة للمرأة. فيما الفروع النسائية في الأحزاب السياسية هي أيضًا بوضع يسمح لها بتقديم أفكار مفيدة حول القضايا المتعلقة بالمرأة، فمن الناحية العملية من المرجح أن تعكس الاتجاه السياسي للحزب.

إن طريقة معاملة النساء ضمن النظام القانوني، لا سيما في ما يتعلق بالقضايا الانتخابية هو عامل قوي آخر. بعد حقوقهنّ بحكم القانون، هل المحاكم في متناول المرأة، وهل تُعامَل النساء المدعى عليهنّ بتساوٍ مع الرجال؟ في حال كانت نساء مرشحات أو مسؤولات في حزب سياسي طرفًا في شكاوى أو قضايا أخرى في المحاكم تتعلق بالانتخابات، يجب أن تتبع بعثة مراقبة الانتخابات القضية الانتخابية المعنية بدقة وأن تجري تقييمًا حول ما إذا كان يتم التعامل مع هذه القضية بشكل مختلف عن أي حالات مماثلة تشمل الرجال.

يوفر الفصل 5 إرشادات أساسية حول الجنسانية ووسائل الإعلام أثناء الانتخابات. وقد تكون بعثة مراقبة الانتخابات العاملة مع محلل جنساني قادرة على إجراء تحليل أوسع لكيفية تأثير معاملة وسائل الإعلام للمرأة على مشاركتها وفرصها الانتخابية. على سبيل المثال، وبقدر ما تسمح به الموارد، قد يتم تعزيز التحليل الإعلامي إذا أمكن إضافة معايير نسبية إضافية حول كيفية تعامل وسائل الإعلام مع المرأة والرجل على التوالي. قد تشمل هذه المعايير ما إذا كان محتوى مقال أو نشرة يركز على مرشح واحد في الغالب بعرض معلومات عن شخصيته أو وضعه العائلي أو خصائصه الشخصية بدلاً من مواقفه حول القضايا السياسية، وما إذا كان المحتوى يذكر قضايا ترتبط عادة بالنساء، مثل الصحة أو رعاية الأطفال أو الرعاية الاجتماعية أو التعليم، بغض النظر عن ما إذا كان المقال أو النشرة يتصلان بمرشح أو حزب سياسي.

ج. المصادر الرسمية للمعلومات

قد تكون العديد من مؤسسات الدولة مصادر مهمة لتطوير لمحة مفصلة بحسب الجنس عن البلد الذي تجري مراقبته:

- ستكون الهيئات الانتخابية على المستويين المركزي والإقليمي على وجه الخصوص مصدرًا رئيسيًا للمعلومات حول عدد المرشحين مقابل المرشحات وأعضاء لجان الانتخابات ولجان مراكز الاقتراع ورؤساء تلك الهيئات الانتخابية؛

- إن مكاتب الحكومة المحلية أو المكاتب المحلية لوزارة الداخلية (الشرطة المحلية) هي المصادر المرجحة أكثر للحصول على معلومات حول أرقام تسجيل الناخبين وبيانات نسبية عن أعداد الرجال والنساء المسجلين في مناطقها؛

- ويجب أن تحدد بعثة مراقبة الانتخابات أيضًا أي وزارة أو إدارة أو لجنة هي المسؤولة تحديدًا لتحقيق حقوق متساوية أو مناهضة التمييز أو أحكام المساواة الجنسانية. كذلك، يجب تدوين الملاحظة في حال غياب وكالة مماثلة. ففي كثير من الأحيان، لا تكون الوكالة هيئة مستقلة بل تابعة لوزارة قائمة، مثل وزارات العمل والعمالة أو الأسرية والرعاية الاجتماعية. يجب أن تكون هذه الوكالات قادرة على توفير المعلومات والأفكار المهمة فيما يتعلق بالسياسات والتحديات التي تواجهها في تعزيز وتقوية المساواة الجنسانية؛

- في جميع البلدان تقريبًا، هناك إدارة أو معهد إحصاء يجمع بيانات عن عدد لا يحصى من المواضيع، بما في ذلك المعلومات الإحصائية الأساسية والبيانات الاقتصادية والإحصاءات التعليمية والصحية ولوائح الرعاية الاجتماعية، إلخ. ومن الناحية المثالية، ستكون المعلومات متاحة بشكل يسمح بإجراء مقارنات بين الرجل والمرأة في قضايا مثل إجادة القراءة والكتابة أو التعليم أو العمالة أو الدخل؛

- قد يكون مكتب أمين المظالم أو المكتب الوطني لحقوق الإنسان مصدرًا مهمًا للمعلومات حول المشاكل الخاصة التي تواجه المرأة؛
- قد توفر الاجتماعات مع القضاة والمدعين العامين، وكذلك مع نقابة المحامين والمنظمات المناصرة للمرأة، أفكارًا حول طريقة تعامل النظام القانوني مع المرأة.

د. المنظمات غير الحكومية

من المهام الأساسية لبعثة مراقبة الانتخابات الاجتماع مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والجماعات المدنية. وقد تكون مساهمتها مفيدة بشكل خاص في تأكيد انطباعات مصادر رسمية أو نقضها. من حيث القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة في العملية الانتخابية، قد تكون منظمات غير حكومية معيّنة مؤهلة على نحو استثنائي لمناقشة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة، ومستوى استجابة مؤسسات الدولة لاحتياجات المرأة، ومستوى الالتزام بقضايا المرأة من جانب المرشحين والمسؤولين المنتخبين.

بعد جمع معلومات عامة، يُعتَبَر مستوى المشاركة السياسية للمرأة، من خلال مشاركتها في أعمال المنظمات غير الحكومية، في حد ذاته مقياس المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع. قد تشكل مشاركة كهذه قوة فعالة للتغيير الاجتماعي. وقد يوفر تقييم حالة المنظمات النسائية غير الحكومية وقبولها كجزء لا يتجزأ من المجتمع المدني وفعاليتها في تعزيز الوعي للقضايا وقدرتها على إحداث تغيير اجتماعي وسياسي، بعدًا مضافًا مهمًا لمراقبة مشاركة المرأة في العملية السياسية.

نقاط الاستفسار: تحليلات ومعلومات أكثر تفصيلا

المرأة في المجتمع

- ❑ إلى أي مدى تفي الدولة بالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة وبالمساواة بين المرأة والرجل؟
- ❑ هل تتساوى النساء أمام القانون؟ كيف يعامل النظام القضائي النساء، خاصة في ما يتعلق بقضايا الانتخابات؟
- ❑ هل هناك أي دليل على التمييز ضد المرأة في المجتمع؟
- ❑ هل تتمتع المرأة بفرص متساوية في التعليم والرعاية الصحية والعمالة؟
- ❑ هل تتمتع المرأة بالمساواة في المجال الاقتصادي؟
- ❑ هل تستفيد المرأة من المؤسسات الوطنية مثل أمناء المظالم أو لجان حقوق الإنسان؟ في حال نعم، ما هو نوع الشكاوى التي تدافع عنها؟

المرأة في السياسة

- ❑ هل عدد النساء اللواتي يتركن السياسة أكبر من عدد الرجال؟ في حال نعم، لماذا؟ ما عدد شاغلي الوظائف الرجال والنساء الذين اختاروا عدم الترشّح؟
- ❑ هل تسجيل المرشحات أكثر عرضة للرفض من المرشحين؟
- ❑ هل تُظهر سجلات الناخبين تفاوتًا بين المرأة والرجل؟
- ❑ هل المرأة ممثلة تمثيلاً جيدًا في المجالس المحلية والمجالس الإقليمية؟
- ❑ هل تؤدي المرأة دورًا مهمًا كوزيرة في الحكومة أو رئيسة بلدية؟
- ❑ هل الأحزاب السياسية الخاصة بـ "المرأة" موجودة، وهل تحظى بتأثير كبير؟ ما هي القضايا التي تعتبرها الأهم؟
- ❑ هل تملك الفروع النسائية في الأحزاب السياسية أولويات مختلفة عن تلك التي يملكها الهيكل المركزي للحزب؟

المنظمات غير الحكومية

- ❑ هل هناك منظمات غير حكومية تركز على تعزيز حقوق المرأة؟ ما القضايا التي تعتبرها ذات أهمية خاصة؟
- ❑ هل هناك أي منظمات غير حكومية معنية على وجه التحديد بمحاولة زيادة المشاركة السياسية للمرأة؟ إذا وُجدت هذه المنظمات، ما الأفكار التي تستطيع أن توفرها حول عقبات أو حواجز مشاركة المرأة في الانتخابات؟
- ❑ إلى أي درجة تشارك المرأة في عمل المنظمات غير الحكومية؟ إلى أي درجة تشارك المرأة في عمل المنظمات غير الحكومية المعني بالقضايا الانتخابية؟
- ❑ هل تشارك المرأة في المناصب القيادية في المنظمات غير الحكومية؟ في حال نعم، هل كانت هذه المشاركة شكلاً فعالاً للمشاركة السياسية وفي جعل صوتها مسموعًا؟

ملحق: معايير دولية مختارة

التزامات مختارة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

ميثاق الأمن الأوروبي، اسطنبول، 1999.

23. إن الممارسة الكاملة والمتساوية للمرأة لحقوق الإنسان أمر ضروري لتحقيق مزيد من السلم والازدهار والديمقراطية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونلتزم بجعل المساواة بين الرجل والمرأة جزءًا لا يتجزأ من سياستنا....

24. سنتخذ تدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولوضع حدّ للعنف ضد المرأة....

وثيقة موسكو، 1991

40. تعترف الدول المشاركة بأن المساواة الكاملة والحقيقية بين الرجل والمرأة هي جانب رئيسي لمجتمع عادل وديمقراطي قائم على سيادة القانون. كما تعترف بأن التنمية الكاملة للمجتمع ورعاية جميع أفراده تتطلب تكافؤ الفرص للمشاركة الكاملة والمتساوية للرجل والمرأة. وفي هذا السياق، سوف

40.1 – تضمن تطبيق جميع التزامات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها بشكل كامل ومن دون تمييز فيما يخص الجنس؛

40.2 – تراعي أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في حال كانت أحزاب....

40.3 – تؤكد أن هدفها تحقيق ليس فقط مساواة الفرص بحكم القانون بل بحكم الواقع أيضًا بين الرجل والمرأة وتعزيز تدابير فعالة لتحقيق هذه الغاية؛ ...

40.8 – تشجع تكافؤ الفرص للمشاركة الكاملة للمرأة وتعززها في جميع جوانب الحياة السياسية والعامة وعمليات صنع القرار والتعاون الدولي بصفة عامة؛ ...

40.13 – تضمن جمع البيانات وتحليلها لتقييم وضع المرأة ومراقبته وتحسينه بشكل ملائم...

معايير والتزامات الأمم المتحدة المختارة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة **2.** لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر...

المادة **7.** كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أي تفرقة...

المادة **1.21.** لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارًا حرًا.
2. لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.
3. إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت...

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المادة **3.** تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد.

المادة **25.** يكون لكل مواطن الحق والفرصة في...
أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين...

المادة **26.** كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أي تفرقة...

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المادة **2.** تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقا لذلك، تتعهد بالقيام بما يلي:

أ) تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى؛

ب) اتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغيرها، بما في ذلك ما يقتضيه الأمر من جزاءات، لحظر كل تمييز ضد المرأة؛...

المادة **7.** تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛

ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة، وفى شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛

ج) المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

حول مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

يمثّل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان المؤسسة الرئيسية في منظمة الأمن والتعاون لمساعدة الدولة المشاركة "على ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والالتزام بسيادة القانون، وتعزيز مبادئ الديمقراطية و(-) بناء المؤسسات الديمقراطية وتوطيدها وحمايتها فضلاً عن تعزيز التسامح على مستوى المجتمع" (وثيقة هلسنكي **1992**).

تمّ إنشاء مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومقرّه وارسو بولاندا، كمكتب للانتخابات الحرة في قمة باريس لعام **1990** وبدأ العمل في شهر مايو من العام **1991**. وبعد عام واحد، تمّ تغيير اسم المكتب ليعكس توسيع اختصاصه ليشمل حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية. وهو يستخدم اليوم أكثر من **100** موظّف.

إن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان هي الوكالة الرائدة في أوروبا في مجال **مراقبة الانتخابات**. فهو ينسق وينظم انتشار عدة بعثات مراقبة المؤلفة من آلاف المراقبين سنويًا لتقييم ما إذا كانت الانتخابات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتماشى مع التشريعات الوطنية والمعايير الدولية. توفر منهجيته الفريدة من نوعها أفكارًا متعمقة على صعيد جميع عناصر العملية الانتخابية. من خلال مشاريع المساعدة، يساعد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الدول المشاركة في تحسين إطارها الانتخابي.

تشمل أنشطة المكتب **لإرساء الديمقراطية** المجالات المواضيعية التالية: سيادة القانون والمجتمع المدني وحرية التنقل والمساواة الجنسانية والاتجار بالبشر. ينفذ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أكثر من **100** برنامج مساعدات سنويًا، تسعى لتسهيل امتثال الدولة لالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتعزيزها ولتطوير الهياكل الديمقراطية.

يعزز مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان حماية **حقوق الإنسان** من خلال مشاريع المساعدة التقنية والتدريب حول قضايا المتعلقة بالبعد الإنساني. كما يُجري الأبحاث ويحضّر التقارير حول مختلف مواضيع حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ينظم المكتب عدة اجتماعات سنوية لاستعراض تنفيذ الدول المشاركة الالتزامات المتعلقة بالبعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى صعيد أنشطة مكافحة الإرهاب، يعمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على بناء الوعي المتعلق بالبعد الإنساني وينفذ المشاريع التي تعالج أساسًا العوامل التي تولّد الإرهاب.

يوفر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ويقدم إلى الدول المشاركة المشورة حول سياساتها بشأن **مجموعات الروما والسنتي**. يعزز بناء القدرات والتواصل بين مجتمعات الروما والسنتي ويشجع مشاركة ممثليهم في هيئات صنع القرار. ويعمل المكتب أيضًا كمركز لتبادل المعلومات حول قضايا الروما والسنتي بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

يتم تنفيذ جميع أنشطة مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتنسيق والتعاون عن كثب مع مؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعملياتها الميدانية، فضلاً عن منظمات دولية أخرى.

تتوفر معلومات إضافية على الموقع الإلكتروني لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (www.osce.org/odihr).

يوفر هذا الدليل إرشادات حول رصد مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وقد تم تطويره كجزء من جهود مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل من خلال مراعاة قضايا الجنسانية في جميع مجالات عملها.

تم تصميم هذا الدليل كأداة عمل لمساعدة بعثات مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحديد العناصر المختلفة لعملية الانتخابات التي قد تؤثر على المشاركة المتساوية للمرأة. ويحدد الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لدمج المنظور الجنساني مع مراقبة الانتخابات، ويجب أن يخدم لضمان أن النتائج المستخلصة على مدى عملية الانتخابات تفي التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتأخذ غيرها من المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية في الاعتبار كيف تؤثر العملية الانتخابية على كل من الرجال والنساء.

بالإضافة إلى استخدام الدليل من جانب بعثات مراقبة الانتخابات لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يتّصل الدليل أيضاً بجهود دولية أخرى لمراقبة الانتخابات وأعمال الجماعات المحلية لمراقبة الانتخابات.